جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (١٣١٩)

الاتجاهات المعاصرة فى سياسات التجارة الدولية

دكتور

أبو بكر متولى

مارس ١٩٨٢

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

" الاتجاهات المعاصره فى سياسات التجارة الدولية "

د . أبو بكر متولى

المحتـــوى

	ص
١ ـ مقدمـــه	١
٢ ـ لمحة تاريخية	٥
٣ ـ الاتجاهات على المستوى الدولى	١٢
١/٣ ـ أهداف الجات ومستقبلها	١٢
٢/٣ ـ دورة طوكيو ونتائجها	١٨
١/٢/٣ ـ خفض التعريفة الجمركية	١٩
٢/٢/٣ ـ علاج العوائق غير الجمركية	٢١
٣/٢/٣ ـ مجموعـة الاطـــار	٢٤
٤/٢/٤ ـ موقف الدول النامية من دورة طوكيو	٢٦
٣/٣ ـ مؤتمرات الامم المتحدة للتجارة والتنمية	٢٩
١/٣/٣ ـ تجارة الدول النامية والنظام الاقتصادى الدولى الجديد	٣٠
٢/٣/٣ ـ التجارة السلعيـــة	٣٢
٣/٣/٣ ـ النظام التفضيلى المعمم	٣٤
٤ ـ السياسات التجارية للدولة المتقدمة	٣٨
١/٤ ـ سياسة الولايات المتحدة	٣٩
٢/٤ ـ سياسة المجتمع الاوربـــى	٤٣
١/٢/٤ ـ اتفاقيات الترابط واتفاقية رلـــومى	٤٧
٣/٤ ـ سياسة بعض الدول التجارية الاخرى	٥٠
٤/٤ ـ أسباب لجوء الدول الصناعية الى الحمايـــة	٥١
١/٤/٤ ـ المشاكل القطاعيـــة	٥٢
٥ ـ أثار الحماية على الدول الناميـــة	٥٦
٦ ـ موقف الدول الناميـــة	٦١
١/٦ ـ هيكل تجارة الدول الناميـــة	٦١
٢/٦ ـ طبيعة العلاقات التجارية بين الدول الصناعية والناميـة	٦٥
٣/٦ ـ الانمـــاط الجديـــده	٧٠
٧ ـ ملاحظات ختاميـــة	٧١
٨ ـ الهوامـــش	٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم

١ـ المقدمـــة :

ان الدارس لسياسات التجارة الدولية والتغيرات التى تطرأ عليها يكتشف دون عناء القوى المحركة لها . فالتجارة الدولية حيث هى تبادل سلعى بين الدول المختلفة ، فهى تخضع فى تنظيمها الى مصالح الدول المتاجرة ، وان استندت فى قيامها على ميزات نسبية متباينة . والمنظمات الدولية فى مجال التجارة لها سلطات محدودة فى توجيهها وتحديد سياستها . وهذه البديهية تعنى أنه فى الناحية العملية تستطيع الدول (ذات المصالح المشتركة) أو الدولة ذات النصيب الأكبر فى التجارة الدولية أن تشكل سياسات التجارة الدولية بما يتفق ومصالحها الاقتصادية والسياسية . وينبنى على ذلك فرضية أساسية وهى أن سياسات التجارة الدولية فى مجملها ما هى الا صدى لمصالح الدول أو الدولة المؤثرة على التجارة الدولية . ويتوقف مدى هذا التأثير على نصيب تلك الدول أو الدولة من حجم التجارة الدولية ، ونسبة هذا النصيب من ناتجها القومى الأجمالى .

والاستنباط التاريخى يقوى هذه الفرضية . فمن منتصف القرن الماضى وحتى بداية الحرب العالمية الأولى كانت المملكة المتحدة وهى الدولة المسيطرة على التجارة الدولية تقود الجهود نحو حرية التجارة . وتمسكها بحرية التجارة يرجع فى المقام الأول الى مصالحها الاقتصادية ، كصناعة متوسعة فى حاجة الى مواد خام وأسواق للتصريف ، وكانت مستعمراتها الشاسعة تمثل الفرصة المواتية لذلك . وبعد الحرب العالمية الثانية ساعد سوق الولايات المتحدة المتوسع على تقدم صناعاتها وكبر أحجام وحداتها ومع زيادة كفاءة وسائل النقل ، كان لابد من ايجاد أسواق لفائضها الانتاجى المتطور وبالتالى فحرية التجارة كانت المهدأ المساند لهذا النمو ، وقادت الولايات المتحدة الجهود نحو حرية التجارة ، وفى شكل تنظيم دولى ،

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة .

ومع بداية السبعينيات حدث تحول نحو تقييد التجارة باتخاذ اجـــراءات حمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة، الولايات المتحدة ودول المجتمع الاقتصادى الأوربى واليابان ، وذلك فى مواجهة مشاكل الوحدات الانتاجية الداخلية مـــن منافسة الواردات . بغض النظر عما يصيب التجارة الدولية أو اقتصاديات الـــدول النامية من تدهور . والاستقراء للأجراءات التى اتخذتها الدول الصناعية المتقدمـــة ومواقفها والتغيرات الدولية يساند الفرضية المشار اليهـــا .

والمتتبع للتطورات المعاصرة وسياسات التجارة الدولية أى تلك التطورات التى حدثت فى السبعينيات من القرن الحالى ، يجدها نتاج قوى غير متكافئة ويمكـــن تصويرها بمثلث غير متكافىء الاضلاع . يمثل الضلع الأكبر فيه الدول الصناعية المتقدمة، أما الضلع الأصغر فيمثل الدول النامية ، والضلع الثالث فيشتمل على الجهـــود الدولية فى اطار التجارة الدولية والتى تدفعها فى واقع الأمر قوى ومصالح الـــدول الصناعية المتقدمة .

ويلاحظ أن الدول النامية (والتى كان أغلبها مستعمرات حصلت على استقلالها فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية) أجرت محاولات تنموية ، أصاب البعض منها نجاحا وأسفرت على تغير فى هيكل تجارتها الدولية نتيجة التحول الصناعى فـــى الداخل ، وتمكنت من تصدير سلع مصنعة (غير تقليدية) اقتحمت بها أســـواق الدول الصناعية المتقدمة . واستطاعت أن تنافس السلع المماثلة اعتمادا على مـــيزة نسبية تحققت من ظروفها الاقتصادية . ونظرا للخلل فى السوق الداخلى فى الـدول الصناعية المتقدمة من جراء زيادة الواردات من بعض البلاد النامية ، بدأت سلسلة من اجراءات الحماية ، اعتمادا على ثغرات فى اتفاقية الجات G A T T والتى كانـت

وراء انشائها واستمرار نشاطهـــا .

فى الوقت الذى وضحت فيه التكتلات والقوى التجارية ذات التأثير الأعظم على حجم وأتجاه ونوعية التجارة الدولية ، المجتمع الاقتصادى الأوربى وتوابعه أعضـــاء اتفاقية لومى ، والولايات المتحدة واليابان . ويتشكل صف الدول الصناعيـــة المتقدمة بالاضافة الى ذلك من بعض الدول الأخرى مثل كندا وأستراليا والسويد ... (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) . ومن الجهة الأخرى كتلة الدول الاشتراكية . أما بقية الدول أوما يطلق عليها دول العالم الثالث فهى دول منفرطة العقـــد بالرغم من تشابه مصالحها . وبالرغم من قيام بعض تلك الدول على أساس اقليمـــى بتكوين بعض التكتلات التجارية (سوق مشتركة ، منطقة حرة ، اتحاد جمركـــى) الا أنها لم تكن ذات فعالية ، نظرا للتركيبة السياسية / الاقتصادية التى تحتوى تلـــك الدول .

والى جانب ظاهرة التكتلات توجد ظاهرة ذات تأثير جوهرى على التجـــارة الدولية وهى الشركات عابرة الجنسية والتى تسيطر على أكثر من نصف التجارة الدولية ، والتى تتعارض مصالحها مع استمرار وتقوية تيار السلع المصنعة من الدول النامية .

وتجد الدول النامية نفسها محصورة بين سياسات التكتلات وأتجاهها نحـــو الحماية من جانب ونحو تنظيم التجارة التى تنطوى على نوع من التقييد من الجانـــب الآخر ، بالاضافة الى نشاط الشركات عابرة الجنسية والتى تزيد من الصعوبات أمـــام هذه الدول فى محاولاتها للتنمية عن طريق قطاع الصادرات . فى ظل هذه الظـــروف لم تعد السوق الدولية أى سوق الدول الصناعية المتقدمة (كسوق متسعـــــة) مهيأة لاستيعاب السلع المصنعة من البلاد النامية ، الى جانب المشاكل الأخـــرى المتعلقة بالسلع التقليدية .

وعلى الساحة الدولية نجد أن دول العالم بدأت تواجه فشل النظام النقدى الدولى فى أوائل السبعينيات ، وماله من آثار على حركة التجارة الدولية نتيجة التغيرات المستمرة فى معدلات الصرف . كذلك واجهت الدول الصناعية وتوابعها من الدول ضغوطا تضخمية مع انحسارات متوالية فى النشاط الاقتصادى ، بدئا بانحسار ١٩٧٤ . مما أدى الى تناقص حصيلة الدول النامية من العملات الأجنبية ، بالاضافة الى تبعات القروض وتكلفة استيراد التكنولوجيا وبالتالى مطالبتها بزيادة نصيبها من التجارة الدولية . هذا الى جانب ما حققته الدول الاشتراكية من نمو لم يظهر أثره على تجارتها الخارجية ، بالاضافة الى خروج الصين من عزلتها ومحاولتها تقوية روابطها التجارية مع الدول المختلفة .

واحتوت الجهود الدولية عدة اتجاهات رئيسية ، الأمم المتحدة وتبنيها لانشاء نظام اقتصادى دولى جديد . ومؤتمر الأونكتاد الرابع الذى ركز على ضرورة وكيفية تغيير الهياكل الأساسية التى يتطلبها النظام الجديد . وأسفرت دورة طوكيو أو دورة المفاوضات متعددة الأطراف (٧٥ / ١٩٧٩) عن نتائج محدودة لصالح الدول النامية . وان كانت دورة طوكيو قد ركزت على عوائق التجارة غير الجمركية ، بعكس دورات الجات السابقة التى أصابت نجاحها فى تخفيض التعريفات الجمركية . الا أن ما حققته الجات بشكل عام فى مجال تحرير التجارة كان فى أغلبه لصالح الدول المتقدمة صناعيا . حيث كانت التخفيضات فى التعريفة الجمركية تخص السلع المصنعة التى لم تكن تمثل نصيبا ملموسا فى صادرات الدول النامية . وعندما بدأت بعض الدول النامية فى تصدير سلعها المصنعة الى أسواق الدول المتقدمة ، قوبلت باجراءات التقييد والحماية .

وفى ظل هذه المعطيات الدولية ليس أمام الدول النامية — كفرضية مشتقة — الا أن تعمل فى سبيل انشاء تكتلات تجارية أقليمية وأن توسع من حركة التعاون

والتبادل فيما بينها ، حتى يمكن توفير السوق المتسعة التى تستطيع أن تستوعب ، دون تعصب ، منتجاتها المصنعة ، فى الوقت الذى تكتسب فيه خبرة كافية لتقوية فرص مساومتها مع الكتل الأخرى . وهذه الفرضية مشتقة من الفرضية الأولى بمعنى أنه اذا كانت سياسة التجارة الدولية صدى لمصالح الدول المتقدمة صناعيا ، فعلى الدول النامية ان تتعاون فيما بينها لبناء أسس جديدة لسياستها التجارية لخدمة مصالحها .

والبحث الذى نحن بصدده يهدف الى اختبار الفرضيتين السابقتين وبالتالى لا غنى عن لمحة تاريخية ثم معالجة تحليلية للتطورات التى طرأت على سياسات التجارة الدولية فى السبعينيات ، مترسمين فى ذلك ثلاثة اتجاهات ، الاتجاه الأول على مستوى المنظمات الدولية ، والاتجاه الثانى على مستوى الدول الصناعية المتقدمة والاتجاه الأخير موقف الدول النامية ، والأختيارات الماثلة أمامها .

٢ — لمحة تاريخية : (١)

بعد أن سادت الحماية أيام التجاريين (١٤٥٠ — ١٧٥٠ م) ، بهدف تجميع الثروة التى تمثل قوة الدولة والتى تساعد على انشاء الأساطيل والجيوش ، وذلك بزيادة الصادرات عن الواردات ، واتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بالتحكم فى الميزان التجارى لصالح الدولة ، تجمعت القوى بشكل بطىء نحو تحرير التجارة من القيود ونحو تقليل نفوذ الدولة فى النشاط الاقتصادى ، كنتيجة للانتقادات المتناثرة التى وجهت ضد سياسة التجاريين من الناحية النقدية وضد تحكم الدولة ، واعطاء تفسيرات جديدة للثروة والتى تختلف عن كونها تجميعا للذهب والفضة ، مع شيوع مفاهيم الحرية فى منظورها السياسى والاقتصادى ، وفوائدها للفرد وللدولة . فاليد الخفية لآدم سميث والتى تحرك النظام الاقتصادى لابد وأن تعمل فى ظل الحرية الاقتصادية (١٧٧٦م) ، ونظرية النفقة المقارنة (النفقة النسبية) لريكاردو (١٨٢١) ، والتى تبرز فوائد

التجارة الدولية فى ظل الحرية ، وزيادة وزن رجال الصناعة والتجارة السياسى والاقتصادى ، وارتباط مصالحهم بابعاد سلطة الدولة ، ومزيد من الحرية عند اتخاذ قراراتهم الانتاجية والتسويقية ، اسهم فى نشر الاقناع العام بفوائد الحرية الاقتصادية ، وفى التحمس ضد تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية ومهد الطريق الى قبول آراء مغايرة تماما لآراء التجاريين العملية (البراجماتية) . وشهدت بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، تخفيضات متوالية للتعريفات الجمركية فى أغلب الدول الأوربية .

وكان طبيعيا حيث تجمعت القوى والآراء المناهضة لسياسة التجاريين فى بريطانيا منذ بداية القرن الماضى ، مع نضج الثورة الصناعية بها لأسبقيتها فى ذلك ووجود مستعمرات شاسعة وأسطول تجارى ضخم ، والمركز المالى الدولى ، أن تسبق بريطانيا الدول الأوربية نحو تقليل قيود التجارة لصالح استمرار نموها الاقتصادى . فبعد الغاء قوانين القمح والتى كانت تمثل حصن الحماية للمنتجات الزراعية سنة ١٨٤٦ ، دخلت بريطانيا عصر حرية التجارة ، وما ان أتت سنة ١٨٦٠ الا وقد تم حذف ٣٤٠ سلعة من مجموع السلع ٤٠٠ الخاضعة للتعريفة الجمركية . وأصبحت السوق البريطانية مفتوحة دون اية عوائق أمام الواردات حتى سنة ١٩١٤ .

وتباعا بدأت الدول الأوربية الأخرى تدخل تخفيضات تلو الأخرى على معدلات تعريفاتها الجمركية ، ففى السنوات مابين ١٨٥٠ و ١٨٦٠ ، خفضت فرنسا وهولندا وبلجيكا من المعدلات المرتفعة الى معدلات دنيا . وحتى الولايات المتحدة التى كانت تتبع سياسة حمائية قوية من سنة ١٨١٦ ، خفضت من تعريفتها الجمركية سنة ١٨٥٧ . أما الزولفرين الالمانى بعد أن رفع تعريفته الجمركية عاد وخفضها من المستوى الحمائى الى المستوى الايرادى سنة ١٨٦٠ .

وبالرغم من شيوع مبدأ الحرية ، الا أن ظهور الدول الحديثة بناء على

القوميات واللغة ، انطوى على مبدأ تأكيد الذات وارتبط مع مبدأ حرية حماية النفس ضد الاعتداء الخارجي ، ساعد على تهيئة الجو لاتخاذ اتجاه مخالف نحو رفع التعريفة الجمركية كتعريفة حمائية فى الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضى ، بالاضافة الى حاجة الدولة الى موارد مالية للانفاق على التعليم والصحة العامة والتسليح . ويرجع البعض السبب فى تلك الموجة الحمائية فى الدول الأوربية الى غزو أسواقها بالحبوب الرخيصة الأمريكية والروسية كنتيجة لمد خطوط السكك الحديدية فى السبعينيات ، والى الكساد التجارى فى الفترة ٧٣ ـ ١٨٧٩ ، الذى لم يشهده العالم من قبل . ولهذا اتجهت أغلب الدول الأوربية نحو الحماية بعد انقشاع موجة الكساد .

وفى ألمانيا بدأ تزايد التعريفة الجمركية الحمائية ضد الحبوب ومصنوعات الجلود والسلع التحويلية فى الثمانينات (٢٥ ٪) ، وفى فرنسا ارتفعت التعريفة بالنسبة للحبوب فى التسعينيات ووصلت بالنسبة للسلع التحويلية الى مستويات مرتفعة (٣٤ ٪) وعاودت الارتفاع مرة أخرى سنة ١٩١٠ وأضيفت الكيماويات والسلع الكهربية والمصنوعات من المطاط . وفى الولايات المتحدة ظلت التعريفة مرتفعة منذ سنة ١٨٦١ ، وعاودت الأرتفاع فى التسعينيات الى أن وصلت مستويات عالية (٥٠ ٪) ثم (٥٧ ٪) فى سنة ١٨٩٧ . واتبعت روسيا سياسة حمائية منذ عام ١٨٦٨ بعد أن كانت ايرادية . وفى ايطاليا ارتفعت معدلات التعريفة الجمركية الى مستويات حمائية منذ ١٨٨٧ . وحتى سويسرا بدأت فى رفع ضرائبها الجمركية منذ ١٨٩١ بعد أن كانت معتدلة . وظلت بريطانيا الدولة الأوربية الوحيدة التى تتبع حرية التجارة وتبعتها فى ذلك هولندا .

والواقع أن الدول الأوربية غير بريطانيا كانت تسعى من وراء فرض تعريفات جمركية عالية الى حماية نشاطها الاقتصادى الداخلى وبالذات تلك الصناعات الناشئة ، حيث تخلفت الدول الأوربية نسبيا فى تقدمها الصناعى عن بريطانيا . فى الوقت الذى

كانت تحاول كل دولة الاستيلاء على مزيد من الأراضى فى قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية واقرار تبعيتها لها كسوق تصريف لمنتجاتها المصنعة من جانب وكمصادر رخيصة للمواد الخام من الجانب الآخر • ولم تكن بين أية دولة ومستعمراتها تعريفات جمركية تذكر ، مما ساعد فى وضع خطوط التقسيم الدولى الحالى بين دول صناعية وأخرى منتجة ومصدرة للمواد الخام •

أما بريطانيا فبقيت الدولة الوحيدة ذات الباب المفتوح لما لذلك من فوائد على الاقتصاد البريطانى من ناحية اتساع مستعمراتها (سوق تصريف للسلع المصنعة وسوق للمواد الخام) وقدرتها الصناعية المتقدمة • نظرا لسيطرتها على التجارة العالمية فان مبدأ حرية التجارة فى رأى البعض كان هو السائد • كما كان سائدا بين الدول الأمهات ومستعمراتها •

وكنتيجة لاتباع بريطانيا لسياسة حرية التجارة منذ بداية منتصف القرن الماضى وحتى سنة ١٩١٤ ، وتزايد قوة مركزها المالى والتجارى واتساع رقعة مستعمراتها ونفوذها الدولى ، أن حدث نوع ما من التخصص وتقسيم العمل الدولى فى الانتاج والمبادلة • فظهرت دول كأستراليا ونيوزيلاندا والأرجنتين وأورجواى كدول متخصصة فى انتاج وتصدير القمح والصوف واللحوم • والدول النامية (المستعمرات) فى المواد الخام والسلع الأولية ، وتخصصت بريطانيا فى انتاج وتصدير السلع التحويلية وكسوق رئيسى للمواد الخام والسلع الأولية التى تصدرها المستعمرات • ومع هذا التخصص نمت التجارة الدولية بشكل أسرع من ذى قبل •

وقد ساعد الاستقرار النقدى من الجهة الأخرى على التوسع فى المبادلات بين الدول • فأغلب الدول الأوربية بدأت فى اتباع نظام الذهب فى سبعينيات القرن الماضى ، وتبعتها بعض دول أمريكا اللاتينية • ومع ثبات معدلات الصرف وامكانية

تحويل العملات أمكن تعدد المبادلات الدولية ، وتكون سوق المال العالمى فى لندن حيث أمكن تمويل التوسع فى التجارة الدولية . وبالاضافة الى حرية انتقال رؤوس الأموال وعنصر العمل توالت موجات متوسعة من الهجرة من الدول المكتظة بالسكان الى الدول المحتاجة الى الأيدى العاملة ، مما ساعد على سرعة النمو وحركة المبادلات . وهكذا ساعد جو حرية التجارة النسبى على زيادة حجم التجارة الدولية ، وتكوين رؤوس الأموال وزيادة التخصص الانتاجى بين الدول ، وكان ذلك فى صالح الدول التى انتشرت فيها الثورة الصناعية وعلى رأسها بريطانيا .

أما الفترة مابين الحربين العالميتين ١٩١٤ و ١٩٤٠ ، فتتميز بتقييد التجارة ، فالاجراءات الحمائية تبعت الحرب العالمية الأولى لاستعادة قوى الانتاج الداخلى وتحقيق الاستقرار النقدى ، كما تبعت كساد الثلاثينيات . غير أن الفترة مابين الحربين كشفت عن أفول نجم بريطانيا وظهور الولايات المتحدة كقوة اقتصادية تجارية ساعدت ظروف مواردها ونموها الاقتصادى وكبر حجم انتاجها على أن تحتل مكانة بريطانيا الدولية . ونظرا لتوسع سوقها الداخلى وتكون وحدات انتاجية كبيرة الحجم قادرة على المنافسة فى السوق الخارجى ، أن حبذت سياسة حرية التجارة . وبدأت تعمل فى نهاية الحرب العالمية الثانية على تحقيق تخفيضات جمركية بناء على اتفاقيات بين الدول أى متعددة الأطراف بدلا من الاتفاقيات الثنائية التى أتبعتها بريطانيا فى السبعينيات من القرن الماضى لاجراء تخفيضات جمركية متبادلة .

وقادت الولايات المتحدة الجهود المكثفة نحو تقليل القيود على التجارة الدولية على المستوى الدولى فى السنوات ٤٤ — ١٩٤٨ ، وانتهت باتفاقية الجات G A T T أى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة .(٢) وترتكز هذه الاتفاقية على فكرة أن التعاون الدولى فى ظل اطار ثابت ونمط سلوكى Code of Conduct متفق عليه ، يعتبر اجراء أساسيا بل وضروريا للحيلولة دون تطور المصالح الفردية للدول الى

مزيد من تقييد التجارة . وأصبحت المبادىء الأساسية التى اشتملت عليها الاتفاقية مبادىء عدم التميز والدولة الأكثر رعاية والاجراءات المتبادلة بين الدول ، تمثل قاعدة المفاوضات نحو رفع قيود التجارة بين الدول . وما أنجز فى ظل الجات من تخفيضات جمركية يعطيها الدور الرئيسى فى احلال سياسة تحرير التجارة محل سياسات التقييد التى كانت متبعة ما بين الحربين .

وقد أجريت ست دورات من المفاوضات قبل دورة طوكيو (١٩٧٩/٧٥) — أسفرت على تخفيضات جمركية متعاقبة حتى أصبح متوسط التعريفة بعد دورة كينيدى (١٩٦٧/٦٤) ، بالنسبة للدول التجارية الكبرى حوالى ٧ر٧ ٪ للمنتجات الصناعية ، ٩ر٨ ٪ بالنسبة لمنتجات الصناعات التحويلية ، ٨ ٪ بالنسبة للمنتجات شبه المصنعة و ٢ ٪ بالنسبة للمواد الخام . بينما بقيت الزراعة ضمن اجراءات وبرامج حمائية . ومثل هذه الحرية أدت الى مضاعفة حجم التجارة الدولية ست مرات فى الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٧٣ .(٣)

وبالرغم من الفوائد التى عادت على الاقتصاد الدولى من زيادة حجم المبادلات الدولية نتيجة تقليل القيود الجمركية على التجارة الدولية ، واستمرار الجهود الدولية فى هذا الاتجاه ، وبالرغم من أن هذه الفوائد كانت بشكل أكبر لصالح الدول الصناعية ، حيث أسهمت حرية التجارة فى الابقاء على نموذج تقسيم العمل الدولى الذى استقرت أركانه فى النصف الثانى من القرن الماضى ، شهدت بداية السبعينيات من الجانب الآخر تطورات واجراءات تشتمل على اتجاه معاكس نحو تقييد التجارة ، وبشكل متزايد نحو مزيد من الحماية فى الدول الصناعية الكبرى ، فى الولايات المتحدة ودول المجتمع الاقتصادى الأوربى واليابان وبقية الدول الصناعية .

وتوالت التحذيرات فى الأوساط الدولية(٤) ، من خطورة هذا الاتجاه

الجديد والخوف من العودة مرة أخرى لاجراءات تقييد التجارة فى شكل خطوات انتقامية بين الدول التجارية الكبرى مما سيكون له أكبر الأثر فى تقليص حجم التجارة الدولية . بالاضافة الى الأصوات المعبرة عن مصالح الدول الأقل نموا والتى تمثل اجراءات الحماية (التى بدأت فى الدول الصناعية المتقدمة) ضررا بما تحجبه من فرص لاستمرار نمو بعض قطاعات التصدير بها والتى تعتمد عليها فى تكوين حصيلة النقد الأجنبى وتمويل التنمية بها .

ولكن الدول الصناعية فى مواجهة مشاكلها الاقتصادية ، وبالذات فى بعض قطاعاتها الصناعية الناتجة عن منافسة الواردات للبدائل المنتجة محليا ، تلجأ الى أساليب تقييد تحللها بما تسمح به بعض مواد الجات . غير أن استخدام الاستثناءات التى نصت عليها الاتفاقية بشكل متوسع ، يعنى المزيد من تقييد التجارة ، ويضع مستقبل الجات فى غير الهدف التى أنشأت من أجله .

وفى وسط هذا الاتجاه نجحت مفاوضات دورة طوكيو ١٩٧٩/٧٥ على اتمام مزيد من التخفيضات فى التعريفة الجمركية وصلت الى حوالى ٣٣٪ وان لم تستطع أن تفعل شيئا ايجابيا بخصوص المنتجات الزراعية . وأحدثت تقدما غير منتظر فى مجال المعوقات غير الجمركية ، والتى لم تمسها أية دورة من دورات المفاوضات السابقة . ويرى البعض أن ما حققته دورة طوكيو نحو تحرير التجارة يعتبر أكبر من غيره فى الدورات السابقة وذلك فى ظل الجو المحموم نحو مزيد من الحماية . غير أن الفوائد التى يمكن أن تجنيها الدول النامية من نتائج دورة طوكيو كانت أقل من التوقعات التى أشار اليها اعلان طوكيو الشهير سنة ١٩٧٣ والخاص ببدء دورة طوكيو ، وتعتبر هذه النتائج ذات فوائد محدودة على اقتصاديات الدول النامية ، حيث أن تحرير التجارة اشتمل على المنتجات الصناعية . وان كان من المفترض أن يفيد ذلك صادرات

بعض الدول النامية جزئيا ، الا أن الاتفاق حول لائحة الوقاية Safe guard code مازالت المفاوضات تدور بشأنه فى سنة ١٩٨١ .(٤) .

٣ — الاتجاهات على المستوى الدولى :

تتسم الجهود الدولية بعد الحرب العالمية الثانية باتجاهها نحو مزيد من حرية التجارة ، وذلك فى اطار المنظمات الدولية وبالذات منظمة الجات . وان كانت الجات لا تعطى الاهتمام الكافى لمصالح الدول النامية ، فان مؤتمرات الأونكتاد أعطت فرصة أوسع للدول النامية للتعبير عن مصالحها . وفى هذا المجال سنلقى الضوء على أهداف منظمة الجات ومستقبلها مع التركيز على نتائج دورة طوكيو ، وكذلك ما هدفت اليه مؤتمرات الأونكتاد للتأثير على سياسات التجارة الدولية لصالح الدول النامية .

١/٣ — أهداف الجات ومستقبلها : (٥)

يرجع مولد " الجات " الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة كأداة لتحرير التجارة ، الى المؤتمر الذى عقد فى جنيف عام ١٩٤٧ ، لتحضير مسودة ميثاق منظمة التجارة الدولية . وقد قامت الولايات المتحدة بمفاوضات استمرت ستة شهور ، نجحت فى ربط ٢٢ دولة بتعهدات للابقاء على أو تخفيض ٤٥ ألف تعريفة جمركية فى اطار قواعد الجات . وقد تأكد وجودها عندما عملت ثمان دول من بينها الولايات المتحدة على تطبيق التخفيضات فى التعريفات الجمركية من أول سنة ١٩٤٨ .

وارتكزت الاتفاقية العامة على المبادىء الرئيسية التالية :—

١ — عدم التمييز فى المعاملة بين دولة وأخرى على اساس مبدأ الدولة الأكثر رعاية .

٢ — التعهد باجراء التخفيضات فى التعريفات الجمركية التى يتم الاتفاق بشأنها فى المفاوضات ٠

٣ — منع الاجراءات الخاصة بالتحديدات الكمية للصادرات وللواردات ٠

٤ — مبدأ التفاوض من أجل تجنب الأضرار بالمصالح التجارية للدول المتعاقدة ٠

٥ — اتخاذ السهل والاجراءات المواتية لتشجيع تجارة الدول النامية ٠

ومعلوم أن نظام الجات يتضمن اجراء مفاوضات من أجل تخفيض التعريفة الجمركية والتقليل من معوقات التجارة الدولية الأخرى ، وذلك فى شكل دورات تفاوضية ، كان أهمها على الاطلاق فيما يخص التخفيضات فى التعريفات الجمركية الدورة السادسة (١٩٦٧/٦٣) والمعروفة بدورة كيندى ، حيث تم تخفيض التعريفات على المنتجات الصناعية بنسبة ٣٥ ٪ ، وأهمها فيما يخص بمناقشة المعوقات الأخرى غير الجمركية دورة طوكيو (٧٥ / ١٩٧٩) والمعروفة بدورة المفاوضات متعددة الأطراف ٠

ومعلوم أيضا ان جزءا رابعا اضيف الى الاتفاقية العامة عام ١٩٦٥ لصالح تجارة الدول النامية ٠ وتضمنت المواد الثلاث لهذا الجزء على تعهد الدول المتقدمة على اعطاء اولوية لتقليل أو استبعاد الحواجز ضد السلع التى تصدرها الدول النامية حاليا وفى المستقبل ، والتى تشكل أهمية خاصة لاقتصاديات تلك الدول ٠ كذلك الاحجام عن اقتراح أو زيادة فى التعريفات الجمركية او الحواجز غير الجمركية ضد تلك السلع ٠ يضاف الى ذلك الاحجام عن فرض ضرائب داخلية تؤدى الى تقليل الاستهلاك من سلع أولية تنتجها الدول النامية ، مع اعطاء اولوية عالية لتقليل هذه الضرائب أو الغائها ٠ وعلى الدول المتقدمة ألا تتوقع اجراءات مماثلة من جانب الدول النامية ٠

وفى بداية السبعينيات وصل عدد اعضاء الجات ٨٠ دولة تغطى تجارتها

٨٥ ٪ من حجم التجارة الدولية ، مما يوضح شمول وأهمية هذه الاتفاقيات على المستوى الدولى من جانب ، ومقدار تأثيرها على التجارة الدولية اذا ما تمسك المشتركون (الأعضاء المتعاقدون) بأهدافها من الجانب الآخر . غير أن الثغرات أو الاستثناءات التى تضمنتها قواعد الجات ، وسلوك الدول التجارية الكبرى منذ بداية السبعينيات يشير الى اضمحلال دورها ، وربما الى انهاءه ، طالما استمرت وتوسعت تلك الدول فى سياستها الحمائية ، متظاهرة بالتمسك بأهداف اتفاقيات الجات . والواقع ان اتفاقيات الجات تضمنت بعض الاستثناءات أو الثغرات التى من خلالها ترتكن الولايات المتحدة والمجتمع الاقتصادى الأوربى وكندا وغيرها ، فى رفع تعريفاتها الجمركية على الواردات وبالذات السلع المصنعة الواردة من الدول الأقل نموا .

وأهم هذه الثغرات هى ما تضمنته المادة ١٩ المعروفة بشرط التخلى عن الاتفاق Escape - Clause أو التى تسمى حاليا حالة الأجراء الوقائى Safe guard . وتسمح هذه المادة للدولة المتعاقدة (العضو) ، أن تقلل أو تلغى التخفيضات الجمركية على المنتجات الواردة فى حالة ما اذا كانت هذه المنتجات ستؤدى الى ايذاء المنتجين المحليين أو تؤدى الى منافسة مباشرة مع المنتجات المحلية مما يحمل تهديدا لها . وان كان على الدولة أن تشاور الدولة أو الدول المصدرة لهذه المنتجات فى هذا الشأن ، فان لم يتم اتفاق بينهما أو بين الدولة والدول المصدرة ، يمكن للدولة المتعاقدة (العضو) أن تقلل أو تلغى التخفيضات الجمركية التى يتم الاتفاق بشأنها بالنسبة لتلك المنتجات .

وبالرغم من النص على عدم اجراء تحديدات كمية للواردات والصادرات ، فان هناك عديد من الاستثناءات على أهمها التحديدات الكمية الخاصة بالمنتجات الزراعية ، وتلك التى تتخذ لصالح اعادة التوازن فى ميزان المدفوعات ، فى حالة خشية استنزاف الأرصدة النقدية . وتجوز التحديدات الكمية فى خدمة أهداف التنمية الاقتصادية أو لظروف

الأمن القومى • يضاف الى ذلك استثناءات أقل أهمية مثل حماية الأخلاق العامة Public Morals ، وحماية المخترعات والعلامات التجارية أو عدم الالتزام بالاجراءات الصحية ، وعند حدوث طرق الغش التجارية • كذلك للدولة أن تلغى أو تقلل من التخفيضات الجمركية فى حالتى اعانة الصادرات والاغراق • وفى كل اجراءات التحديد أو التقييد فى ظل الجات لابد وأن تلتزم الدولة التى تقوم بذلك لسبب أو لآخر ، أن تلتزم بمبدأ الدولة الأكثر رعاية بمعنى أنها لا يجب أن تميز بين الدول المصدرة اليها ، فى تطبيق التحديد أو التقييد •

والمتتبع لمدى نجاح الجات فى التخفيضات الخاصة بالتعريفات الجمركية فى أطار السلع المصنعة ، يجد أن ذلك يرجع الى رغبة الدول الصناعية والتى تمثل تجارتها الخارجية حوالى ثلثى التجارة الدولية • غير أن ظهور السوق الأوربية المشتركة (المجتمع الاقتصادى الأوربى) ككتلة تجارية الى جانب الولايات المتحدة واليابان ، واختلاف المصالح التجارية بينها ، وعدم رضاء الدول النامية عن هذه المنظمة لعدم تمكنها القيام بدور ايجابى للتعبير عن مصالحها فى أطارها واختلاف مصالحها التجارية مع الدول الصناعية ، يلقى ظلالا من الشك على استمرار نجاح الجات كمنظمة دولية • وقد تستمر الجات طالما تحتوى مصالح الدول الصناعية ذات التأثير الأكبر على التجارة الدولية •

كما تجب الاشارة أن الجات لم تنجح فى تحرير التجارة الخاصة بالمنتجات الزراعية ، وبالذات فيما يخص دول المجتمع الأوربى ، حيث لم تنجح هذه الدول حتى الآن فى وضع سياسة زراعية مشتركة فى اطار السوق • كما لم تتمكن الجات من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمناهضة الاجراءات التحكمية غير التعريفية Non - Tariff بشكل مرضى يتواءم ومصالح الدول النامية ، كما أسفرت عنه دورة طوكيو •

ومن الجانب الآخر يلاحظ أن المجتمع الاقتصادى الأوربى قد أخل (ودولـــه التسع أعضاء فى منظمة الجات) بمبدأ الدولة الأكثر رعاية ، والذى يعنى أنه اذا أعطت دولة تخفيضات جمركية بالنسبة لسلع ما أو لدولة ما ، فان ذلك يشمل كل الـــدول الأعضاء فى الجات • ومعلوم أن المادة ٢٤ من الاتفاقية العامة ، مسمح للأعضـــاء أن يكونوا اتحادا جمركيا فيما بينهم أو منطقة تجارة حرة ، (بما فى ذلك من صفة تمييزية)، بشرط ألا يؤدى هذا الى حواجز تجارية جديدة مع العالم الخارجى • والمجتمـــع الاقتصادى الأوربى E E C قد منح تخفيضات جمركية لكثير من الدول الافريقية ودول البحـر المتوسط والتى لم تمتد لتشمل بقية أعضاء الجات • فهو بذلك قد ساعد على اعـــادة مبدأ التمييز Discrimination فى العلاقات التجارية الدولية ، فى الوقت الـــذى يقوى فيه الاتجاه نحو المفاوضات الثنائية للحصول على معاملات أفضل ، وهذا الاتجـاه الاستقطابى له خطورته على توزيع الفوائد من التجارة الدولية بين الدول ويعمق تقسـيم العمل الدولى الحالى • فى الوقت نفسه قد يولد اتجاه آخر بين دول العالم الثالـث لخلق تكتلات تجارية تساعدها فى توسع أسواقها من جانب والحصول على شروط تبادلية أفضل فى تفاوضها مع الكتل الأخرى •

ومعلوم أن الاجراءات والتنظيمات الخاصة بتجارة القطن (الأقمشة القطنيـــة) ثم بالألياف الطبيعية ثم بالألياف المتعددة Multifiber ، قد تمت تحـــت اشراف الجات • ففى عام ١٩٦٢ اشتركت ٣٠ دولة بدفع الولايات المتحدة فـــى تنظيمات الأقمشة القطنية Cotton Textiles Arrangements والتى تسمح للدولة التى تعانى من واردات الأقمشة القطنية أن تطلب من الدول المصدرة أن تحدد صادراتها عند مستوى معين • واذا لم يتم اتفاق بهذا الشأن ، فللدول المستوردة ان تحـــدد حصة فى ضوء مستوى الواردات لفترة سابقة • وتوسعت هذه التنظيمات عام ١٩٧٤ لتشمل المنسوجات من الألياف الطبيعية والصناعية •

وهذا التوسع فى حد ذاته وعلى أساس هذه الشروط يعد انحرافا عن الأهداف الرئيسية للجات • ولو انتقل هذا النوع من الاتفاقيات أو التنظيمات الى السلع الرئيسية الأخرى المكونة للتجارة الدولية لتغيرت طبيعة الجات من منظمة تعمل وتهدف الى تحرير التجارة الى منظمة لتنظيم التجارة ، متضمنة بما فى ذلك التميز لصالح الدول التجارية الكبرى وهى الدول الصناعية المتقدمة •

هذا بالاضافة الى أن قرارات الجات ليست لها صفة الالزام أو الاجبار ، حيث أن المنظمة لا تمثل سلطة أعلى من سلطات حكومات الدول الموقعة على الاتفاقية • فمثلا لا تلتزم الدولة المتعاقدة (العضو) بتنفيذ قرارات الجات فى حالة تعارضها على التشريعات المحلية التى كانت قائمة قبل قبولها عضوا فى المنظمة • كما لا تستطيع الجات ان تفعل شيئا فى حالة الاخلال ببعض اتفاقاتها ، حيث تستطيع الدول المخالفة أن تستند على أى من الثغرات أو الاستثناءات التى تتيحها مواد الاتفاقية العامة • كذلك فى حالة اختلاف دولتين عند تطبيق احداهما تعريفة تضر بالأخرى أو فى تفسير بعض القرارات فلا تستطيع الجات الا ان تتوسط بينهما فى حالة طلب احداهما ، ولكنها لا تملك تنفيذ قرارها • أما ازاء تضارب أو اختلاف المصالح بين الكتل التجارية الكبرى ، وبين هذه الكتل ودول العالم الثالث ، كما وضح بعد دورة كنبرى وأكدته دورة طوكيو ، حيث لم يوقع على محضرها الرسمى عند اعلانه من الدول النامية غير الأرجنتين ، فليس للجات دور ايجابى يذكر •

وخلاصة الأمر ان الجات تمثل فى الواقع فرصة تجمع تعكس آراء ومصالح الدول الأعضاء ، وحيث أن الدول المؤثرة هى الدول ذات النفوذ التجارى الأكبر وذات التنظيم الأفضل ، فلم تجد الدول النامية الحيز الكافى للتعبير عن آرائها ومصالحها بشكل ايجابى • وأن نجاح الجات تمثل فقط فى تخفيض التعريفات الجمركية فيما يخص السلع المصنعة ، فأسفرت دورة كيندى عن تخفيض جمركى بنسبة ٣٥ ٪

على حوالى ٦٠ ألف سلعة مصنعة ، تبلغ قيمتها ٤٠ مليون دولار ، ووقعت على هذا الاتفاق ٥٣ دولة فى يونيو ١٩٦٧ . (٦) وأسفرت دورة طوكيو عن تخفيض يقدر بحوالى ٣٣ ٪ على السلع المصنعة كذلك . أما تخفيض التعريفة الجمركية على المواد الخام الى أدنى المستويات فمن صالح الدول الصناعية ، ولا يتسم لا عرضها ولا الطلب عليها بالمرونة الكافية بحيث تسهم هذه التخفيضات فى زيادة حصيلة الدول النامية المصدرة لهذه المواد من العملات الأجنبية .

٢/٣ — دورة طوكيو ونتائجها : (٧)

معلوم أن دورة طوكيو قد بدأت باجتماع وزراء دول الجات فى سبتمبر ١٩٧٣ بطوكيو (٨) . وخرجت بما يسمى باعلان طوكيو . ولكن المفاوضات لم تبدأ الا فى يناير ١٩٧٥ ، وذلك بعد أن وافق الكونجرس الأمريكى على قانون التجارة الأمريكى لسنة ١٩٧٤ ، فى يناير ١٩٧٥ . وكان اعلان طوكيو والمحذر من الاقبال على الحماية والاستمرار فيها ، متضمنا لأهداف واتجاهات نحو مزيد من تحرير التجارة .

وقد حدد الأعلان أهداف المفاوضات متعددة الأطراف M T N . بمباشرة المفاوضات على أساس استخدام أفضل الطرق ذات القبول العام وبالغاء أو تقليل الحواجز غير الجمركية وبتقليل أو استبعاد آثارها التحديدية والمعوقة لحركة التجارة الدولية . كما تضمنت الأهداف اختيار بعض القطاعات لاجراء الاختبار اللازم لامكانية اجراء تخفيض أو تقليل لكل معوقات أو حواجز التجارة بالنسبة لها . كذلك لاختبار كفاءة نظام الوقاية متعدد الأطراف ، وبالذات فيما يخص تطبيق المادة ١٩ من الاتفاقية العامة . كما هدفت دورة طوكيو على ادخال المنتجات الزراعية فى المفاوضات فى ظل أهداف المفاوضات الموضوعة مع الأخذ فى الاعتبار السمات المميزة ومشاكل هذا القطاع ، مع معاملة المنتجات الاستوائية معاملة خاصة ذات أولوية .

وانطوى اعلان طوكيو كذلك على بعض الاجراءات الايجابية مثل انشاء لجنة تجهز للمفاوضات وتشرف عليها ، وتقوم بتوضيح الاجراءات بهذا الشأن بما فى ذلك الاجراءات الخاصة بالتفاوض بين الدول المتقدمة والدول النامية (٩) .

هذا وقد انتهت مفاوضات طوكيو المتعددة الأطراف فى أبريل ١٩٧٩ بالنتائج التالية :-

١ - خفض فى التعريفة الجمركية على السلع المصنعة بمقدار الثلث ، يبدأ تطبيقها بتدرج وفى حدود ثمان سنوات ، ابتداء من أول يناير ١٩٨٠ ، ماعدا القطاعات الحساسة .

٢ - اعطاء معاملة أفضل للمنتجات الاستوائية ، ويشمل ذلك تحسينا للنظام التفضيلى المعمم Crenralized System of Prefrences مع تعهد الدول المتقدمة عدم زيادة معدلات الضرائب الداخلية على استهلاك المنتجات الاستوائية المستوردة .

٣ - اقتراح مجموعة من اللوائح Codes تختص بعلاج العوائق غير الجمركية . وهذا الأمر الذى لم يناقش فى اية دورة سابقة ويعتبر الانجاز الرئيسى لهذه الدورة .

١/٢/٣ - خفض التعريفة الجمركية : وان كان قد تم الاتفاق على تخفيض فى التعريفة الجمركية بمقدار الثلث الا ان تأثيره ضعيف على حركة التجارة الدولية حيث كانت مستويات التعريفة منخفضة قبل بدء مفاوضات دورة طوكيو كالآتى :

	الولايات المتحدة	السوق الأوربية	اليابان
السلع الخاضعة للضريبة	٨ر٩	٩ر٠	١١ر٢
كل السلع	٧ر١	٤ر٢	٦ر٣

وكان الهدف تحقيق خفض فى التعريفة الجمركية بنسبة ٥٠ ٪ وكانت الولايات المتحدة تطالب بخفض قدره ٦٠ ٪ . ولكن نظرا لاختلاف معدلات التعريفة الجمركية وطريقة حسابها ، انتهت المفاوضات بالموافقة على خفض قدره ٣٨ ٪ كمتوسط عام و ٣٣ ٪ كمتوسط موزون . وأن يتم التخفيض على ثمان أقساط متساوية من أول يناير ١٩٨٠ ، ماعدا القطاعات الحساسة فتؤجل الى أول يناير ١٩٨٢ . وسيؤثر هذا التخفيض على سلع تبلغ قيمتها ١٢٥ بليون دولار منها ١١٢ بليون دولار سلع مصنعة و ١٥ بليون دولار سلع زراعية .

ومن بين القطاعات التى ستحظى بتخفيض أكبر من المتوسط الأقمشة والجلود وهى صناعات ذات أهمية خاصة فى صادرات الدول النامية . كما تحصل الآلات غير الكهربية ومنتجات الأخشاب والكيماويات وآلات النقل على تخفيضات مشجعة . غير أن الدول النامية كانت تؤثر أن تكون التخفيضات مميزة على سلع مختارة ، وليس على كل السلع الصناعية (أى السلع من ٢٥ الى ٩٩ حسب تقسيم بروكسل) . كما ترى الدول النامية أن التخفيضات المقترحة ستقلل من المزايا الممنوحة تحت النظام التفضيلى المعمم . وحيث أن التخفيضات غير مميزة لصالح السلع التى تصدرها الدول النامية ، فان ذلك يعنى الابقاء وتقوية النموذج السابق الذى يرتكز على تخفيض التعريفة الجمركية بالنسبة للمواد الخام عنه بالنسبة للسلع المصنعة ، مما يعنى استمرار رغبة الدول المتقدمة على ابقاء الدول النامية المورد الأساسى للمواد الخام .

أما بالنسبة لتعريفات المنتجات الاستوائية فجرى على أغلبها التخفيض سواء كنتيجة لمفاوضات دورة طوكيو أو لتطبيق النظام التفضيلى المعمم والذى كان قد بدأ تطبيقه منذ عام ١٩٧٧ . وأهم التخفيضات كانت للبن والشاى والتوابل والكاكاو والمنتجات الحيوانية . وفيما هو أقل من متوسط التخفيض كانت لمنتجات الأسماك والفاكهة والزيوت والسكر والطباق . وطالبت الدول النامية الدول المتقدمة بالغاء

ضرائبها المحلية على بعض الصادرات الاستوائية مثل الشاى والبن ، غير أن الدول المتقدمة رفضت الغاء الضرائب المحلية وان وافقت على عدم زيادتها .

٣/٢/٢ - علاج العوائق غير الجمركية : اهتمت دورة طوكيو متعددة الأطراف بالتفاوض بشأن الحواجز غير الجمركية ذات التأثير الأكبر على حركة التجارة الدولية حاليا ، والتى تمثل فى الوقت نفسه وسائل لحماية المنتجات المحلية . وانصبت المفاوضات على بعض الحواجز الجمركية الرئيسية مثل اعانات الصادرات والتعريفات المقابلة لها Countervailing Duties ، وطرق شراء الحكومات للسلع والخدمات وتصاريح الاستيراد والمواصفات القياسية والتوحيد القياسى وطرق التقدير الجمركى ومواجهة الاغراق والتعريفة المقابلة له .

ولتقليل أثر الحواجز غير الجمركية تمت المفاوضات من أجل اقتراح لوائح Codes أى قواعد سلوك ، تلزم الدول الموقعة عليها باتباعها وذلك من أول يناير ١٩٨٠ ، فيما عدا ما يخص لائحة تعاقد الحكومات فتطبق من أول يناير ١٩٨١ ، ومازالت المفاوضات جارية بخصوص لائحة الوقاية Saferguard .

وبالنسبة للائحة اعانة الصادرات والضريبة المقابلة لها ، تضمنت القواعد أنه عند تطبيق المواد ٦ و ١٦ من الاتفاقية العامة ، يجب التأكد من أن اعانات التصدير لا تتعارض مع المصالح التجارية للدول الموقعة ، وأن الضرائب المقابلة لا تعرقل حركة التجارة الدولية . ومعلوم أن المادة ٤/١٦ تمنع اعانات التصدير فيما عدا المنتجات الأولية والتى تحددها المادة ٣/١٦ بالقدر الذى يؤدى الى تحقيق النصيب المتساوى للمنتجات الأولية (زراعية وغير زراعية) فى جملة الصادرات الدولية . أما المادة ٦ من الاتفاقية العامة فتجيز فرض تعريفة جمركية مقابلة لاعانة الصادرات ، اذا ما أدت هذه الصادرات الى حدوث أذى أو تهديد مادى للصناعة

المحلية • وقد طلبت الولايات المتحدة أن تكون حرة فى تطبيق هذه المادة •

هذا وتضمنت القواعد اعفاء الدول النامية من تطبيق التعريفة المقابلة فى حالة اعانة صادراتها ، كما تضمنت كذلك معاملة تفضيلية •

والمقصود بتعاقد الحكومات شراءها للسلع والخدمات • ومعلوم أن كل حكومة تميز فى شراءها للسلع والخدمات لصالح الموردين المحليين والمنتجات المحلية • ونظرا لأن حجم هذه المعاملات ليس ضئيلا اذ يقدر بحوالى ٢٠ بليون دولار ، فان التمييز يحدد سوق التعاقد • أما فى حالة عدم التمييز فسوف تفتح أسواق الدول أمام المنتجات الأجنبية والموردين الأجانب • ولكن اشترط أن يكون ذلك فى حدود قيمة العقد الذى يزيد قيمته على ١٥٠ ألف وحدة سحب خاصة أى حوالى ١٩٠ ألف دولار ، وذلك بالنسبة للمنتجات والسلع دون الخدمات •

وحيث أن تصاريح الاستيراد على نوعين تلقائى وغير تلقائى ، فان النوع غير التلقائى هو الذى تمت المفاوضة بشأنه ، حيث أن الأول فهو لأغراض جمع البيانات والمعلومات ويمنح للمستورد بناء على طلبه • أما الثانى فيخضع لشروط معينة وتحديدات كمية ونوعية بالنسبة للواردات • وعلى هذا تضمنت اللائحة الخاصة بتصاريح الاستيراد أن تعلن الدولة بشكل واضح الشروط التى تتطلبها فى السلع المستوردة دون تمييز بين دولة أو أخرى •

ويلاحظ أن كثيرا من الدول وبالذات الدول المتقدمة تتطلب اشتراطات متعددة ومتزايدة فى اطار المواصفات الصحية والأمنية وحماية المستهلك والبيئة ••• الخ • وان كان من غير المقصود أن تكون هذه المواصفات معرقلة لحركة التجارة الدولية ، الا أنها فى واقع الأمر كذلك • وقد تكون وسيلة للحماية • فاتفق على ألا توجد

عقبات غير ضرورية فى هذا المجال ، مع استخدام المواصفات القياسية الدولية ما أمكن حتى تقل فرص التميز بين صادرات الدول المختلفة . ويشرف على تطبيق القواعد لجنة من ممثلى الدول الموقعة مع تقديم المعونة الفنية والارشاد العملى للدول النامية للتعرف على وتطبيق النظم الدولية فى هذا الشأن .

نظرا لعدم وجود نظام دولى لتقدير الحصيلة الجمركية ، ترتضيه وتطبقه الدول الموقعة على الجات ، فان مقدار الحصيلة الجمركية يختلف من دولة الى أخرى حسب نظام تقدير قيمة السلعة الخاضعة للتعريفة الجمركية من دولة الى أخرى . والمادة ٧ من الاتفاقية العامة عرفت قيمة السلعة بقيمتها الاستيرادية دون تفصيل لطريقة التقدير . وهدفت اللائحة الخاصة بتقدير قيمة السلعة لتحديد مقدار الحصيلة الجمركية ، الى وضع نظام وطرق للتقدير موحدة وحيادية وغير تميزية (عادلة) لتقدير قيمة السلع وبالتالى تحصيل الجمارك على أساسها . فاقترحت اللائحة خمس طرق للتقدير تستخدم تباعا فى حالة صعوبة التطبيق . فالطريقة الأولى تتطلب استخدام القيمة المذكورة على فاتورة الشحن . والثانية والثالثة استخدام سعر سلعة مماثلة أو شبيهة للسلعة المستوردة . والرابعة استخدام سعر اعادة البيع فى تقدير القيمة الخاضعة للتعريفة الجمركية . أما الخامسة فتتضمن حساب القيمة على أساس التكلفة مضافا اليها الأرباح والنفقات الأخرى . ويشرف على التطبيق لجنة من ممثلى الدول الموقعة تعاونها لجنة فنية فى هذا الشأن . ويبدأ التطبيق فى أول يناير ١٩٨١ ، مع حساب عشر سنوات تأخير بالنسبة للدول النامية .

وبالنسبة للمفاوضات حول الاجراءات المضادة للاغراق ، فقد كان هدفها أساسا الربط بين ما تم فى هذا الشأن فى دورة كيندى ، والقواعد الخاصة (اللائحة) المنظمة للاعانات والضرائب الجمركية المقابلة لها .

وحيث أن الزراعة قطاع حساس فى مفهوم المتفاوضين وبالذات ممثلى الـــدول الصناعية (المجتمع الاقتصادى الأوربى) ، فقد كان من الصعب الوصول الى فهم عـــام لايجاد اطار أو لائحة متضمنة للقواعد التى تحول دون استمرار المواجهات التجاريـــة والسياسية بين الدول فى هذا الشأن .

وبالرغم من ذلك أمكن التوصل الى اتفاقيتين الأولى بخصوص اللحم البقـــرى والثانية بخصوص منتجات الألبان . وتهدف الاتفاقية الأولى الى تشجيع التوسع وتحرير التبادل وتثبيت أسعار اللحوم والمواشى الحية وتحسين التعاون الدولى . وتضمنـــت انشاء مجلس اللحوم الدولى من خلال الجات ليراقب تنفيذ الاتفاق ، مع عمل الدراسات اللازمة بالطلب على وعرض اللحوم ، وتنظيم اجتماعات دورية للمشاورات فى هذا الشأن . ويتكون المجلس من ممثلى الدول الموقعة ويجتمع مرتين فى السنة . وعرضت الـــدول المتقدمة تقديم مساعدتها الفنية فيما يخص طرق جمع البيانات وتبويبها .

وتتعرض أسعار منتجات الألبان الى تقلبات ، وبالتالى كان هدف الاتفاقيـــة الخاصة بها تحديد أسعار دنيا للبن والزبد وبعض أنواع الجبن . ويتكون مجلس مـــن ممثلى الدول الموقعة تكون مهمته الاشراف على تنفيذ الاتفاقية ، وعمل الدراسات اللازمـــة بتقدير احتياجات السوق الدولى وجميع البيانات والمعلومات اللازمة لرسم السياســـات المناسبة . ويجتمع مرتين فى السنة . وأعربت الدول المتقدمة عن استعدادها لتقديـــم المعونة الفنية اللازمة فى هذا المجال . (١٠)

وقد كان من الصعب الوصول الى اتفاقيات بشأن الحبوب ، وذلك نظرا لما يجرى بشأنها من مفاوضات فى اطار تنظيمات الأونكتاد .

٣/٢/٣ — مجموعة الأطار : ومما قد تجدر الاشارة اليه الجهود التى بذلت فى المؤتمـــر

لصالح الدول النامية فيما قدمته مجموعة الأطار Frame work Group من أجل جعل القواعد المنظمة للتبادل الدولى لصالح الاحتياجات التنموية للبلاد النامية ، وذلك باضافة بعض المواد أو النص على استثناءات خاصة بالدول النامية من بعض المبادىء التى قد يضر تطبيقها جهود تلك الدول التنموية .

فالاتفاقية العامة مبنية على مبدأ أساسى وهو مبدأ المبادلة Receprocity والمقصود به ، أن تقوم الدولة بتقديم تنازلات متساوية لما تقدمه لها الدول الأخرى . غير أن الدول النامية استثنت من ذلك عند اضافة الجزء الرابع مع الاتفاقية العامة والخاص بالتجارة والتنمية عام ١٩٦٥ . فالدول النامية معفية مثلا من التخفيضات الخاصة بالتعريفة الجمركية للسلع المصنعة وغيرها ، نظرا لأن فى تطبيق مبدأ المبادلة فى هذا الشأن يقضى على الصناعات الناشئة بها ، ويهدد جهودها التنموية .

وقد أعادت مجموعة الأطار صياغة مبدأ المبادلة المستثناه منه الدول النامية تحت شرط التأهل Graduation Clause والذى يربط اعطاء المعاملة التفضيلية (الاستثناء من مبدأ المبادلة) بمستوى تقدم الدولة الاقتصادى . وهذا يعنى من ناحية التطبيق تدرج الاستثناء مع وضع الدولة الاقتصادى .

ومعلوم أن الاتفاقية العامة تسمح باستخدام التحديدات الكمية للواردات لمعالجة العجز فى ميزان المدفوعات . ويعنى لجوء الدول المتقدمة لهذا الاجراء تحديدات كمية لصادرات الدول النامية اليها ، وخاصة السلع المصنعة . ولم تستطع مجموعة الأطار أن تقترح قواعد لصالح الدول النامية تقبلها الدول المتقدمة للحد من استخدام هذا الاجراء . ولم تقدم الدول المتقدمة فى هذا الشأن غير وعد بتجنب استخدامه كلما أمكن ذلك .

وحاولت مجموعة الأطار أن تعطى دورا منامها للدول النامية فى أطار المشاورات وفض المنازعات والاشراف ٠٠ الخ ٠ وأسفرت المحاولات عن تحسن فى القواعد المنظمة لذلك بحيث يجعل دور الدول النامية أكثر ايجابية فى هذا الاطار ٠

أما فيما يخص اعانة الصادرات فلم تستطع المجموعة أن تفعل شيئا بشأنها غير اعطاءها أولوية فى المناقشات التى تلى دورة طوكيو ٠ كذلك لم تصل المناقشات الخاصة باعادة النظر فى القواعد الخاصة بنظام الوقاية Safeguard System ، الى نتيجة محددة ٠ ويبدو أن نجاحها فى هذا الشأن مشكوك فيه ، نظرا لأن الدول المتقدمة تتمسك بنص المادة ١٩ من الاتفاقية العامة ، والتى يتطلب تغييرها موافقة كل الدول الموقعة حسب النظام الأساسى للجات ٠

هذا وقد استخدمت فى تحديد الواردات (صادرات الدول الأخرى) لوقاية الانتاج المحلى اتفاقات السوق Orderly Market Agreements (O M A) والتحديدات الاختيارية للصادرات Voluntary Export Restraint (V E R) ، وهى ليست اختيارية فى الواقع وانما أطلقت عليها ذلك تلطفا حيث تتم مفاوضات مسبقة بشأنها ٠ وهى تحمل تهديدا للدول التى لا توافق على التحديد الاختيارى اذ يعقبه تحديد اجبارى ٠ وتتسم هذه الاتفاقات بالثنائية ٠ ولا تقع فى نطاق الجات ولكنها واقع عملى تطبقه أعضاء الجات وبالذات الدول الصناعية المتقدمة ٠

٤/٢/٣ — موقف الدول النامية من دورة طوكيو : أعربت الدول النامية (مجموعة ٧٧) عن عدم رضاءها عن النتائج التى أسفرت عنها دورة طوكيو ، سواء من ناحية المحتوى أو الاجراءات ٠ ولذلك لم توقع على المحضر الرسمى بنتائج المفاوضات فى أبريل ١٩٧٩ الا الأرجنتين فقط من كل الدول النامية ٠ ويشير البعض الى أن عدم رضاء الدول النامية يرجع الى الهوة بين ما كان اعلان طوكيو (١٩٧٣) يطالب به وبين

ما تحقق من نتائج المفاوضات متعددة الأطراف والتى سيطرت عليها الدول الصناعية المتقدمة فى أطار الجات • وقد شجعها على ذلك اعلان أوتوا (فبراير ١٩٧٩) — والمناقشات التى دارت فى مؤتمر الأونكتاد الخامس على مستوى الوزراء فى مانيلا (١٩٧٩) عن المشاكل المتصلة بالحماية والتحديدات الكمية والاجراءات ذات الأثر المتبادل ، والمفاوضات متعددة الأطراف • (١١)

وقد طالبت الدول النامية فى مؤتمر مانيلا الدول الصناعية استمرار المفاوضات حتى يتم تحقيق الأهداف والتعهدات التى تضمنها اعلان طوكيو (١٩٧٣) ، وقدمت مطالبها فى اطار الموضوعات التى أثيرت المناقشات والمفاوضات حولها • غير أن الدول الصناعية رفضت ذلك بحجة أنه من الخطورة الغاء النتائج التى اسفرت عنها جهود التفاوض فى دورة طوكيو وتضمنها المحضر الرسمى ، خشية فشل المفاوضات الجديدة • ولكنها وافقت على الاستمرار فى المفاوضات التى لم تنتهى ولم يشملها المحضر الرسمى والخاصة بمسألة الوقاية ، بشرط ألا تتدخل الأونكتاد فى أعمال الجات •

وكان من الصعب تقليل الهوة بين الفريقين ، فيما يخص المفاوضات متعددة الأطراف ، وانتهى الأمر الى أن يقوم مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد بتقويم تلك المفاوضات وتسجيل مواقف وآراء الفريقين •

وعدم رضاء الدول النامية على الأجراءات الخاصة بالمفاوضات متعددة الأطراف يرجع الى أن الوصول الى قرارات يتم عن طريق التسوية • ولم تتمكن الدول عن طريق ادارة الجلسات من المشاركة بشكل ايجابى أو حيوى فى ابداء الرأى وبالتالى فى التأثير على عملية اتخاذ القرارات • أما عدم رضاءها عن المحتوى أو النتائج فيستند على أن — ايجابية النتائج لم تكن فى صالح الدول النامية بالقدر الكافى • فالتخفيضات الجمركية المقترحة ادت الى تقليل حدود المعاملة التفضيلية التى يتضمنها النظام التفضيلى المعم

GSP (١٢) . بالاضافة الى ان كثيرا من منتجات الدول النامية استبعدت من المناقشات أو لم تلق العناية الكافية والتخفيض المناسب . كذلك بقيت مشكلة تصاعد التصريفة الجمركية فى اطار الوقاية (الحماية) دون حل . ولم تفى الدول الصناعية المتقدمة بتعهداتها بتحرير التجارة فى مجال التحديدات الكمية التى تشتمل عليها اتفاقات السوق والتحديد الاختيارى للصادرات .

وترى الدول النامية أن لائحة اعانة الصادرات والضرائب المقابلة لها لم تعكس بشكل واضح تلك الأهمية الخاصة التى تشكلها اعانات الصادرات فى اقتصاديات الدول النامية فى معالجتها للضعف الهيكلى . كما أن فكرة التأهيل Graduation التى قدمتها الدول الصناعية ستجعلها تفرق بين الدول النامية بشكل اجتهادى وفى ذلك خطورة على مبدأ عدم التمييز . هذا اذا لم تستخدم كأداة للضغط السياسى . وترى الدول النامية كذلك ضرورة اشراكها بشكل فعال فى تحضير اللائحة الخاصة بالوقاية وأنه لا يجب التمييز بتاتا ضد صادرات الدول النامية بحجة انخفاض السعر أو انخفاض التكلفة .

وواقع الأمر أن فى اعتراضات وانتقادات الدول النامية للمفاوضات متعددة الأطراف (دورة طوكيو) ، يستحق التأكيد . فالدول الثلاث الكبار الولايات المتحدة والمجتمع الاقتصادى الأوربى واليابان لما لها من مصالح تجارية ضخمة تزيد من حساسيتها تجاه المناقشات الجانبية وجلسات المفاوضات ، وبالتالى تدفعها فى محاولات للسيطرة عليها وتوجيهها لصالحها . ويترتب على ذلك ضعف الدور الايجابى الذى كان يمكن أن تقوم به الدول النامية لصالحها . أما الناحية الايجابية التى ترغب الدول النامية أن تصيب منها وهى الخاصة بالتحديدات الكمية لصادراتها واجراءات الوقاية التى تتخذها الدولة الصناعية ذريعة للحماية وتقييد التجارة والتأثير على نمو اقتصاديات الدول النامية ، فلم يتحقق بشأنها شىء يذكر . كما لم يتحقق بشكل ايجابى كذلك تقييم السلع التى تخضع للجمارك ولا بالنسبة للاجراءات المضادة للاغراق .

وحتى بالنسبة للتخفيضات الجمركية المقترحة فان الدول النامية تشك فى فائدتهـا حيث أنها تخص السلع المصنعة بالتحديد • وكان من الممكن أن تكون هذه التخفيضات ايجابية لصالح الدول النامية لو عوملت بعض السلع المختارة ذات الأهمية فى صادرات تلك الدول معاملة تفضيلية خاصة • بالاضافة الى أن التخفيضات المذكورة ستقلل من مزايا النظام التفضيلى المعمم •

غير أنه من الجهة الاخرى يرى البعض أن أكثر ما حققته دورة طوكيو ليس فى النتائج التى خرجت بها المفاوضات متعددة الأطراف ، ولكن ما أمكن أن تحول دونه ، فى جو مشبع بالرغبة نحو مزيد من الحماية وتقييد التجارة • وأن اللوائح المقترحة ليس المقصود منها تغيير قواعد الجات أو نظامها الأساسى ولكن تحسين وتوضيح لتلك القواعد • وفى هذا تأكيد لامكانية استمرار الجات كمؤسسة تسعى الى تحرير التجارة •

والدول النامية فى موقفها السلبى من دورة طوكيو (حيث لم يوقع على محضرها الرسمى منها غير الأرجنتين وعلى بروتوكول التعريفة غير عشر دول منها مصر واسرائيل حتى ١٩٨٠/١/١) لا تفقد فقط الفرصة فى ادارة التجارة الدولية ولكن أيضا تفقد الجوانب القانونية للاستفادة بما حققته دورة طوكيو من نتائج • وأن الدول الموقعة وان كان عددها صغيرا الا أن حجم تجارتها كبير مما يسمح للجات باستمرار نجاحها •(١٣) غير أن الدول النامية تركز جهودها فى الأونكتاد ، وتحاول أن تعطى الأونكتاد دورا فعالا فى حركة التجارة الدولية والتنمية •

٣/٣ — مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد " :—

ارتبطت جهود الأونكتاد U N C T A D نحو تحسين التبادل التجارى بين الدول النامية والدول المتقدمة بجهودها الخاصة فى ثلاث مجالات رئيسية تجارة

الدول النامية فى النظام الاقتصادى الدولى الجديد والتجارة السلعية Commodity Trade والنظام التفضيلى المعمم G S P .(١٤)

١/٣/٣ — تجارة الدول النامية والنظام الاقتصادى الدولى الجديد : ركزت الأونكتاد جهودها فى مناقشة النظام الاقتصادى الدولى الجديد منذ المؤتمر الرابع الذى عقد فى نيروبى عام ١٩٧٦ . وانشاء نظام اقتصادى دولى جديد يتطلب بالضرورة تغيير العلاقات بين الدول والتى تتحقق فى ظل تغيير هياكلها الانتاجية والذى يمكن أن تقوم التجارة الدولية بدور مؤثر فى هذا المجال .

ومعلوم أن الهيئة العامة للأمم المتحدة قد تبنت فى مايو ١٩٧١ اعلان برنامج عمل نحو انشاء نظام اقتصادى دولى جديد . وقد تبقى الفكرة نظرية اذا لم تتخذ الاجراءات العملية نحو احداث تغيير فى الهياكل الانتاجية والعلاقات بين الدول . ويرتكن عدم الرضا عن النظام الاقتصادى الدولى الحالى على تفسيرات متباينة . فبينما ترى الدول الصناعية المتقدمة أنه لا يعمل بكفاءة وبالذات جانبه النقدى ، ترى الدول النامية أنه لا يفى بحاجتها نحو التنمية ، نظرا لضآلة نصيبها فى مكاسب التجارة الدولية . كذلك تراه الدول الاشتراكية قاصرا عن اعطائها الفرصة الكافية للاسهام بما أحرزته من تقدم اقتصادى فى مجال التبادل التجارى الدولى .

هذا وقد ساعد النظام الاقتصادى الدولى السائد فى تحقيق مزيد من التقدم والرفاهية للدول المتقدمة بزيادة طاقتها الانتاجية الاستهلاكية ، وبزيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقى . فقد ارتفعت قيمة الناتج القومى الاجمالى لدول السوق المتقدمة Developed Market Countries من ١٢٥٠ بليون دولار الى ٣٠٧٠ بليون دولار فى الفترة ما بين ١٩٥٢ و ١٩٧٢ (بأسعار سنة ١٩٧٣) ، أى بزيادة قدرها

١٨٢٠ مليون دولار . وهذه الزيادة تبلغ ثلاث مرات ونصف مستوى قيمة الناتج القومي للدول النامية والبالغ ٥٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٢ بأسعار عام ١٩٧٣ . أما بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل الحقيقي فقد بلغ في الدول المتقدمة ١٦ ضعف مثيله في الدول النامية عام ١٩٧٢ .

وفي الخمس والعشرين سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية (٤٥ ـ ١٩٧٠) تخلفت تجارة المواد الأولية بالنسبة للتجارة ككل . فقد كان معدل النمو السنوي لتجارة المواد الأولية دون البترول ٥ر٤ ٪ ، بينما للتجارة ككل ٥ر٧ ٪ . ومن الناحية النقدية كان النمو في تجارة المواد الأولية (ماعدا البترول) بمعدل سنوي قدره ٥ ٪ ، والتجارة ككل ٥ر٨ ٪ .

ويرجع ذلك الى عدة عوامل على أهمها هي الرخص النسبي لأسعار المواد الأولية والوقود (البترول) مما أسهم في تكوين قيمة مضافة مرتفعة في الدول الصناعية المتقدمة . يضاف الى ذلك التقدم التكنولوجي في تلك الدول مما أسهم في تناقص الطلب على المواد الأولية . كما تتحكم في سوق المواد الأولية الشركات عابرة الجنسية بما لها من قدرة السيطرة على السوق وقوة مساومة أعلى بما تتمتع به من مراكز لتجميع المعلومات وامكانيات على توجيه السوق لصالحها أمام متنافسين متناثرين ذوي قوة مساومة محدودة .(١٥) كما أن هذه الشركات لا تشجع على تصدير الدول لمنتجاتها المصنعة ، حسب أنظمة التراخيص والعلامات التجارية ، والشروط المرتبطة بنقل التكنولوجيا المستحدثة عن طريق تلك الشركات الى الدول النامية . يضاف الى ذلك أخيرا سياسات الحماية المستجدة والتي تتبعها الدول الصناعية مما يقف حائلا دون زيادة حصيلة الدول النامية من العملات الأجنبية .

واذا كانت التغيرات الهيكلية ضرورية لزيادة مكاسب الدول النامية من التجارة

الدولية فان ذلك يتطلب استثمارات دون قدرات تلك الدول الادخارية ، وبالتالي لابد من اللجوء الى القروض والتي بلغت ٤١٤٫٦ بليون دولار سنة ١٩٧٩ وما تدفعه الدول النامية من أقساط وفوائد ٥٦٫٣ بليون دولار سنة ١٩٨٠ (١٦) . وبالتالي فان مزيدا من المساعدات والمنح مع ما تستند عليه من شروط وتوجيهات ليس شرطا كافيا ، بل ان مزيدا من العوائد مقابل صادرات الدول النامية يعتبر شرطا ضروريا ، وخاصة اذا تمكنت تلك الدول من تصدير سلعها المصنعة مما يساعد على اشاعة النمو عن طريق العلاقات الخلفية والأمامية للأنشطة التصديرية ، وزيادة القيمة المضافة المترتبة على ذلك .

ويرتكز النظام الاقتصادى الدولى الجديد على أن تغيير هيكل تجارة الدول النامية لابد وأن يشتمل على تنظيمات جديدة فيما يخص آلية السوق والتوزيع والنقل وعوائد الملكية ، مع تقديم اطار اصلاحى لتصنيع الدول النامية . وفى الجانب النقدى لابد وأن يسند النظام بتنظيم دولى جديد يضم فى عضويته كل الدول ، ويعمل على خلق احتياطيات مناسبة للدول النامية واشراكها فى اتخاذ القرار . هذا الى جانب تحويل موارد مالية كافية لتساعد تلك الدول على التنمية . وفى مجال العلاقات بين الدول ، يجب أن تتواجد الوسائل لزيادة التعاون بين البلاد النامية وتقويته والتقليل من محاور الدول النامية / المتقدمة ، لتقوية قوة المساومة لدى الدول النامية ، مع تقوية علاقات التجارة بينها وبين الدول الاشتراكية .

٢/٣/٣ ـ <u>التجارة السلعية</u> : (١٧) معلوم أن ٦٠ ٪ من صادرات الدول النامية (فيما عدا البترول) يوجه الى الدول الصناعية المتقدمة . وأن حوالى $\frac{٢}{٣}$ هذه الصادرات مكونة من سلع أولية (٨٠ ٪ منها اذا ما أضيف البترول) ، وأن سوق السلع الأولية غير منظم ، وتتعرض أسعار تلك السلع الى تقلبات مستمرة . وقد بدأت

بعد الحرب العالمية الثانية عدة محاولات حكومية لتنظيم التجارة السلعية ، تبلـــورت فى عقد اتفاقات وتكوين مجالس هدفها التقليل من التقلبات السعرية ، ولكنها لم تتمكن من تعديل الاتجاه طويل الأجل . ولم تكن هذه المحاولات ناجحة بشكل عـــام، اذ لم تتم اتفاقيات سلعية الا بالنسبة لخمس سلع وهى القمح والسكر والقصدير والـــبن والكاكاو . وقد استغرقت هذه الاتفاقيات جهودا مكثفة ووقتا طويلا ، كما حدث بالنسبة لاتفاقية الكاكاو التى استغرقت ١٧ سنة حتى أمكن اتمامها .

وفى هذا المجال قدم الأونكتاد الرابع (قرار ٩٣) البرنامج السلعى المتكامل، (١٨) Integrated Commodity Programme (مبنى على قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة فى دورتها السادسة) وهو برنامج بديل ويغنى عن الجهود الفردية للدول (الحكومات) لابرام الاتفاقيات السلعية ، ويتسم بالشمول لاحتوائه كافة السلع الرئيسية على أســـاس المبادىء التاليـــة :ـ(١٩)

أ ـ تكوين مخزون دولى كبير لعدد كبير من السلع ، ب ـ انشاء صنـــدوق لتمويل المخزون . حـ ـ انشاء نظام للتعاقد متوسط وطويل الأجـــــــل .
د ـ انشاء نظام تعويضى للمنتجين لتغطية النقص فى حصيلة الصـــادرات .
هـ ـ انشاء برنامج لاجراء عمليات تصنيعية على السلع فى الدول المصدرة لهـــا .

واذا نظرنا الى هذه الأسس بشكل متكامل ، فانه يتطلب مستوى معين من التعـــاون بين الدول النامية ، ان حققته فانها تستطيع أن تزيد من قدرتها فى المساومة وتخطـــو ايجابيا نحو الاعتماد الجماعى على النفس .

وليس هذا البرنامج بديلا لنظام السوق بل طريقا واضحا لتنظيمه وتحسين آليته . وبمعنى آخر هو اطار مؤسسى يضع مصالح المشترين والبائعين فى شكل متوازن ، وبالتالى

يقضى على الضعف الماثل فى أسواق السلع لغير صالح الدول النامية • ولا يضع البرنامج مستويات معينة للأسعار ، ولكن يهيىء لقيام مفاوضات بين المشترين والبائعين ، لضمان مصالح الطرفين فى ظل اتجاه وقوى السوق العالمى ، وبالتالى يضمن رفع الأسعار كنتيجة لارتفاع أسعار صادرات الدول المتقدمة بشكل منظم •

ويلعب المخزون أهمية خاصة بالنسبة لتنظيم السعر حيث يوافق بين العرض والطلب، وبالتالى يقلل من تقلبات الأسعار • غير أن عملية التخزين ليست فى مقدور كثير من الدول النامية للعقبات المالية والفنية التى تعترض ذلك • وقد قدمت سكرتارية الأونكتاد قائمة بسبع عشرة سلعة تمثل $\frac{3}{4}$ صادرات الدول النامية عشرة منها قابلة للتخزين (فيما عدا الحبوب) وتمثل قيمتها حوالى $\frac{3}{4}$ سلع القائمة •

وتركزت المفاوضات بشأن البرنامج فى اتجاهين الأول يختص بالاتفاقات السلعية (٢٠)، والثانى نحو انشاء الصندوق الخاص بتمويل شراء السلع وتخزينها ، وكذلك لتمويل الاستثمارات التى تساعد على زيادة الانتاج والتصنيع والتوزيع وأقترح أن يتكون رأس مال الصندوق بستة بلايين دولار ، تدفع الدول المشتركة منه بليون دولار فى الحال وبليون دولار فيما بعد ، على أن يقترض الصندوق أربعة بلايين دولار • غير أن المفاوضات الخاصة بالمبادىء الأساسية للصندوق والتى انتهت فى مارس ١٩٧٩ أسفرت عن تخفيضات فى رأس مال الصندوق ، حيث أصبح ما يجب دفعه مباشرة ٤٠٠ مليون دولار (بدلا من بليون) ، وأن يقوم الصندوق بتمويل ثلث قيمة المتطلبات المالية بالاتفاقات السلعية (٢١)• وصدرت الاتفاقية الخاصة بانشاء الصندوق وشروط العضوية وأغراضه التمويلية عام ١٩٨٠ • ويشير هذا الى محدودية أثر الصندوق ، وفوق ذلك يتوقف نجاحه المحدود على واقعية التعاون بين الدول النامية المعنية •(٢٢)

٣/٣/٣ ـ النظام التفضيلى المعمم (٢٣) : حاولت الأونكتاد ومنذ المؤتمر الأول عام

١٩٦٤ ، أن تحظى صادرات الدول النامية بمعاملة تفضيلية من جانب الدول الصناعية المتقدمة ، حتى تتمكن تلك الدول من زيادة حصيلتها من النقد الأجنبي • فاقترح في المؤتمر الأول ما أطلق عليه النظام التفضيلي المعمم G S P • وقد قبل من حيث المبدأ عام ١٩٦٨ ، وأعتبر من ايجابيات الأونكتاد • وبدأت الدول الصناعية تطبيقه تباعا منذ سنة ١٩٧١ • أما الولايات المتحدة فبدأت تطبيقه في فترة لاحقة أي منذ عام ١٩٧٦ •

والفكرة الأساسية من وراء هذا النظام أعطاء ميزة لصادرات الدول النامية في أسواق الدول المتقدمة مبنية على تخفيض جمركي • ولكن هذا النظام لا يشتمل على قواعد عامة أو تحديد للسلع التي ترغب الدول النامية في وضعها في قائمة المعاملة التفضيلية ، أو حتى تحديد لنطاق السلع أو نسب معينة من مجموع الواردات من الدول النامية • بل ترك كل ذلك الى الدول المانحة • ولهذا فيرتكز النظام على عروض اختيارية (ليست ملزمة) من جانب الدول المتقدمة وعرضة للتغيير • كما أنه اشتمل على نطاق محدد من السلع والمنتجات المصدرة من البلاد النامية مع تحديد كمياتها وتطبيق مستويات مختلفة من التعريفة ، ولم يتضمن المنتجات الزراعية المصنعة • وقد لوحظ في سنة ١٩٧٥ أن ثلث G S P يغطي سلعا مستوردة من عشرة دول نامية و ٥٥ ٪ منه لخمس دول هي تايوان والمكسيك ويوغسلافيا وكوريا الجنوبية وهونج كونج • ولم يغطي النظام في تلك السنة اكثر من ١٢ ٪ من صادرات الدول النامية الى كل من الولايات المتحدة والمجتمع الأوربي واليابان •

والحجة الاقتصادية التي استند عليها لتقديم هذا النظام ، أن صادرات الدول النامية ذات قدرة تنافسية أقل ، وبالتالي اذا أعطيت هذه المعاملة التفضيلية تستطيع أن تزيد من مبيعاتها وبالتالي تتغلب على ضيق السوق المحلي وتحقق اقتصاديات الحجم • وحيث أن السلع المصدرة والتي تعامل معاملة تفضيلية في ظل هذا النظام ذات ميزة نسبية وبالتالي فزيادة الصادرات منها انما يدخل في اطار خلق التجارة أكثر من تحويل

التجارة . غير أن كون هذه السلع ذات ميزة نسبية فهى ليست فى حاجة الى هـــذه المعاملة التفضيلية، حيث أن التعريفة المعقولة لا تعرقل اضطراد الزيادة فى تصديرها ، فقد كانت صادرات تلك السلع وبالذات الأقمشة والملابس فى نمو مستمر بالرغم مـــن مواجهتها تعريفة أعلى من المتوسط قبل تطبيق هذا النظام عام ١٩٧١ .

ويرجع البعض أن زيادة معدل تخلل الواردات من سلع الدول النامية فى أسـواق الدول الصناعية ، يرجع أساسا الى زيادة عرض هذه السلع بمعدل أسرع من المنافسـين المحليين ، وليس للزيادة غير المتناسبة للطلب على الواردات من سلع تلك الدول .

وقد تراوحت نسب الواردات تحت النظام التفضيلى المعمم الى الواردات الكلية مـن الدول النامية سنة ١٩٧٦ ما بين ٤ ٪ للنرويج و ٢٩ ٪ للمجتمع الأوربى حسب مـا يوضحه الجدول التالى

جدول رقم (١) نسب الواردات تحت النظام التفضيلى المعمم (دون البترول) م دولار

الدولـــة	القيمة الاجمالية للواردات	قيمة الواردات تحت النظام	%
النمسا	٦٤٧	١٢٦	١٩
استراليا	١ ٢٦٨	١٧٩	١٤
كنـــدا	٢ ٠٣١	٣٠٣	١٥
المجتمع الأوربى	١٥ ١٥٥	٤٤٤٦	٢٩
فنلنـــدا	٤١٥	٢١	٥
اليابـا ن	١٢ ٣١٤	١ ٧٨٩	١٤
النرويـــج	٥٥٦	٢٢	٤
السويـــد	١ ٢٤٧	١٤٥	١٢
سويســرا	١٠٤٢	٢٥٧	٢٥
الولايات المتحدة	٢٤ ٤٩٩	٣ ١٥٤	١٣
المجمـوع	٥٩ ١٧٤	١٠ ٤٤٢	١٨

المصدر : W.B., World Development Report 1981 , p. 30.

وبالرغم من انخفاض نسب الواردات تحت هذا النظام ، فان معدلات مختلفة من التعريفات الجمركية تطبق بحسب النوع والصنف والكمية . فالولايات المتحدة تصدر نشرة بكل أنواع السلع التى تخضع لهذا النظام مع ذكر معدل التعريفة الجمركية لكل سلعة . وهو نظام معرض للتغيير والتعديل من فترة وأخرى . وقد قامت الولايات المتحدة بتعديله فى مارس ١٩٧٩ . ومعلوم أن النظام التفضيلى الأمريكى يستبعد الدول الشيوعية غير الأعضاء فى الجات والدول أعضاء الأوبك أو أى اتحادات منتجين والدول التى تعطى تنازلات لصالح المجتمع الأوربى وتلك التى تؤمم الملكية الأمريكية .

وفى النمسا ٨٥ ٪ من الواردات التى تعامل حسب النظام التفضيلى تطبق عليها تعريفة أما ١٥ ٪ الباقية فلا تطبق عليها تعريفة جمركية . أما نظام المجتمع الأوربى فيشمل تحديد الحد الأعلى للكميات المسموح بها وفى خلال عام ١٩٧٨ ، خضع ١٢٦ منتج للحد الأعلى ، مع تصنيف المنتجات حسب شرائح التعريفة المختلفة . وتقسم السلع مابين حساس فيخضع لأعلى معدل تعريفة ، وتنخفض التعريفة بانخفاض مدى حساسية السلعة . والمقصود بالحساسية مدى تأثير الواردات منها على السوق المحلى وعلى موقف المنتجين المحليين .

وبشكل عام لا توجد دولة من بين الدول النامية ولا تعامل معاملة تفضيلية من جانب دولة متقدمة واحدة على الاقل . غير أن مرونة هذا النظام وشروطه ونطاقه له جذب استقطابى من جانب ، كما له تأثيره السياسى من الجانب الآخر .

هذا وقد تقدمت الأونكتاد ببرنامج لتحرير التجارة من الحواجز غير الجمركية Non-Tariff Barriers فى مؤتمر ١٩٦٨ . وشاركت الدول النامية باقتراحاتها فى هذا الشأن ولكن المتابعة لذلك توقفت فى اطار الأونكتاد ، ولكنها لقيت اهتماما فى دورة طوكيو كما سبق وأوضحنا .

٤ — السياسات التجارية للدول المتقدمة :

يميل موقف الدول الصناعية المتقدمة على المستوى الدولى الى الدفاع عن حريـــة التجارة والتمسك بها • ويسند ذلك موافقتها على التخفيضات الجمركية التى انطوت عليها دورة طوكيو • فى الوقت الذى تقابل فيه ضغوطا داخلية نحو حماية الانتاج المحلى من منافسة الواردات المثيلة وبالذات فى القطاعات ذات المشاكل الخاصة • واستندت فى هذه الحماية على التغيرات والاستثناءات التى تتضمنها مواد الاتفاقية العامة • وقد وضح ذلـك جليا منذ بداية السبعينيات ، وان وجدت بعض المؤشرات الى عدم امتداد الحمايـــة أو التقليل منها أحيانا فذلك يرجع فيما يبدو الى تقوية الاتجاه نحو تنظيم التجارة والـذى ينطوى بطريق غير مباشر على اجراءات حمائية • ويبدو كذلك أن الاتجاه نحو تنظـــيم التجارة بالاتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف بما فى ذلك من تحديدات كمية ونوعيـة وسعرية ، ليس ظاهرة مؤقتة ، فقد تمتد لفترة تسمح باجراء التعديلات الهيكليـــــة اللازمة ، ومواجهة انخفاض الانتاجية فى بعض أنشطة الدول المتقدمة •

ومعلوم أن مجموعة الدول الصناعية تتكون أساسا من الولايات المتحدة والمجتمـــع الاقتصادى الأوربى (٩ دول أوربية) واليابان • بالاضافة الى بعض الدول الصناعيـة الأخرى مثل كندا والسويد والنمسا أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، مما يساعدها فى توحيد سياستها تجاه العالم الخارجى ، فى الوقت الذى تقوم فيه دول المعونـــة الاقتصادية المتبادلة (الكيمكون) بتنسيق سياستها تجاه العالم الخارجى • أما بقيـة دول العالم والمعروفة بدول العالم الثالث فلا يضمها أو يضم بعضها اطار أو تنظيم فعـال ليقوم بتنسيق سياستها التجارية تجاه العالم الخارجى • وبالتالى فان سياسة الـــدول المؤثرة فى التجارة الدولية هى التى ترسم مسار واتجاهات التجارة الدولية ، ولسياسات تلك الدول نتعرض بالتحليل •

١/٤ - سياسة الولايات المتحدة : (٢٤)

ترتكز سياسة الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية على تحرير التجـــارة وتأكد هذا الاتجاه فى دورتى كيندى وطوكيو ، فقد طالبت بمزيد من التخفيضات الجمركية فى اطار الجات . الا انه منذ بداية السبعينيات نما اتجاه جديد نحو حماية الســـوق المحلى من منافسة الواردات الأجنبية للمنتجات المثيلة ، مما دفعها الى اتباع سياســة تقييديـة لحركة التجارة الدولية .

هذا وقد صدر قانون توسع التجارة الأمريكى عام ١٩٦٢ لمواجهة الآثار المترتبـة على تكوين الاتحاد الجمركى للسوق الأوربية المشتركة ، والتى من أهمها تحويل التجارة Trade Diversion (٢٥) . حيث أعطى القانون المذكور الرئيس الأمريكى (كينـدى آنذاك) سلطة مطلقة باتخاذ التعريفة الجمركية على واردات الولايات المتحدة (ســـواء بالغائها أو التقليل منها) ، كأداة للتفاوض مع السوق الأوربية المشتركة . فى الوقـت الذى بدأت فيه الولايات المتحدة فى ظل الجات على بدء دورة جديدة من المفاوضات من أجل تخفيض التعريفة الجمركية والتى عرفت بعد ذلك بدورة كيندى .

والواقع أن الولايات المتحدة كانت تسعى الى تخفيض التعريفات الجمركية لصالح زيادة صادراتها حيث أن مستوى التعريفة الأمريكية كان أعلى من مستوى التعريفة فى دول السوق الأوربية المشتركة . (٢٦)

وفى نفس عام انتهاء دورة كيندى أى فى عام ١٩٦٧ بدأت الضغوط فـــى الولايات المتحدة لاستصدار قوانين بتحديد حصص لاستيراد مجموعة كبيرة من السلع فـى مقدمتها الصلب والأقمشة والساعات واللحوم ومنتجات الألبان والقصدير والرصـــاص والزنك . وطالبت الولايات المتحدة اليابان بتحديد اختيارى لصادراتها من الأقمشـة

الى الولايات المتحدة • ولما لم تستجب اليابان أصدر الكونجرس موافقته بتحديد حصة أقمشة من اليابان ، كما تضمنت حصصا للأحذية والفراء والجلسرين • وكان هذا الاجراء بمثابة دعوة عامة للدول لبدء الحماية ، وأعطت الفرصة أو فتحت الباب أمام أى صناعة لتطلب تحديد حصة فى حالة تهديد الواردات لها •

ونظرا لضغط اتحادات العمال ، أمكن استصدار قانون التجارة والاستثمار الأجنبى عام ١٩٧٢ والذى يتضمن بشكل عام تحديد الواردات على أساس متوسط الواردات أعوام ١٩٦٩/٦٥ ، ويمكن أن تقل عن هذا المستوى اذا كان ذلك يمثل تهديدا للانتاج المحلى • والمعنى الذى ينطوى عليه هذا القانون هو بداية تقنين الحماية وتقوية الاتجاه نحو المزيد منها • وقد يثير الدول التجارية الكبرى مثل اليابان والمجتمع الأوربى لاتخاذ اجراءات انتقامية ، مما يدفع العالم الى مزيد من التكتل التجارى •

ونظرا لما انطوى عليه قانون التجارة والاستثمار الخارجى من تجميد لمستوى الواردات اتجه التفضيل نحو اجراءات الحماية المختارة Selective Protectionism وفى هذا الاتجاه صدر قانون التجارة لعام ١٩٧٤ (فى ١٩٧٥/١/٣) ليعطى الرئيس السلطة الكافية للتفاوض فى دورة طوكيو • واشتمل هذا القانون على مواد تتيح مزيدا من حرية التجارة وأخرى تساعد على مزيد من تقييد التجارة • فمثلا أعطى القانون الحق للرئيس الأمريكى فى تخفيض التعريفة الجمركية حتى نسبة ٦٠ ٪ من كل التعريفات التى تزيد على ٥ ٪ من قيمة السلع المستوردة Ad Valorem ، مع امكانية الغاء التعريفة ٥ ٪ وأقل ، على ان يتم التخفيض على مرحلة عشر سنوات متضمنة مقدار التخفيضات السنوية • كما يتضمن القانون مقابل ذلك توجيه مساعدات التعديل أو المواءمة Adjustment Assistance للأفراد والشركات والمجتمعات اذا ما أثرت زيادة

الواردات على مواقفهم الانتاجية • ومساعدات الموائمة تتضمن اعانات البطالة ، وبرامج اعادة التدريب وبرامج اعادة توطين العمال وكذلك قروض ومعونات فنية للوحدات الانتاجية •

كما أعطى القانون فى الجانب الآخر الحق للرئيس الأمريكى فى الانسحاب أو الغاء كل الاتفاقات التجارية ، ورفع التعريفة الجمركية حتى ٢٠ ٪ من المعدل التفاوض • كما على الرئيس أن يراعى فيما اذا قدمت الدول الصناعية الأخرى نفس التنازلات التى قدمتها الولايات المتحدة حتى يتخذ الاجراء المناسب لاعادة التوازن •

ويسمح القانون المذكور لأية صناعة محلية طلب الحماية ، فى حالة اثباتها أن زيادة الواردات الناجمة عن التخفيضات فى التعريفة الجمركية تهدد موقفها الانتاجى • وتقوم لجنة التجارة الدولية الأمريكية بتقدير النتائج المترتبة على التخفيض أو التهديد بما يسمح للرئيس بعد ذلك بفرض حصة استيراد أو رفع التعريفة الجمركية أو اجراء تفاوض مع الدول المصدرة • كما يعطى القانون سلطة أوسع للانتقام ضد الانحرافات فى ممارسة العمليات التجارية • كما للرئيس الحق فى مد مبدأ الدولة الأكثر رعاية بحيث يشمل الواردات من الدول الشيوعية ، ولكن بشرط ألا تكون الدولة حاجبة لحق الهجرة • فى الوقت الذى اعطاه الحق فى اعطاء معاملة تفضيلية (دون تعريفة جمركية) لعديد من السلع المصنعة والتى تستورد مباشرة من الدول النامية ، لفترة قد تمتد الى عشرة سنوات •

وهكذا تجد أن القانون يعطى سلطات موسعة للرئيس وفى اتجاهات مختلفة ، بمايسمح باستخدام التجارة الخارجية كأداة اقتصادية وسياسية ذات تأثير • على أية حال فكنتيجة لما يسمح به هذا القانون من طلب الحماية من جانب الصناعات المحلية التى تتأثر من الواردات الأجنبية ، أن طلبت أربع صناعات الحماية لتعثر انتاجها أمام

منافسة الواردات ، و ٢٣ صناعة طلبت رفع التعريفة الجمركية نظرا لرخص أسعار الواردات و ١٠ صناعات طلبت رفع التعريفة الجمركية ضد الأغراق .

وفى الفترة ١٩٧٧/٧١ ، استندت الولايات المتحدة على أن منافسة الواردات من بعض السلع أدت الى ايذاء المنتجين المحليين وخلل فى السوق ، وذلك فى حالة ٥٧ سلعة . ولهذا اتخذت اجراءات لتحديد أكمية لأربع حالات ، كما حصل المنتجون المحليون على اعانات فى ٢٧ حالة أما ٢٦ حالة الأخرى فوجد تأثيرها سلبيا . وفى نفس الفترة حصرت ١٤٠ حالة اغراق ، واتخذ ضد ٤١ حالة ايجابية اجراءات ضد الاغراق منها ١٧ حالة من اليابان ، و ٨ من كندا و ٣ لكل من فرنسا وايطاليا والمملكة المتحدة وحالة واحدة بالنسبة لكل من الأرجنتين والبرازيل وبولندا . كما حصرت فى نفس الفترة كذلك ٦١ حالة اعانة صادرات منها ٣٧ حالة ايجابية طبقت تعريفة جمركية مقابلة ، تراوحت بين ٢و ٪ و ١٩٨٪ ، وطبقت ضريبة جمركية مقدارها ٥٩ ٪ على الأحذية المستوردة من الصين الشعبية . (٢٧)

أما من ناحية الاجراءات ، فهناك سلسلة من الخطوات المتعاقبة ، تبدأ بشكوى من المنتجين المحليين الى وزارة الخزانة ، تستند على أن السلع المستوردة والمنافسة لانتاجهم تباع بأقل من السعر العادل (المعقول) Fair Price . وعندما ترى وزارة الخزانة ذلك تحول الشكوى الى لجنة التجارة الدولية والتى تقوم بدراسة فاحصة تقرر ما اذا كان سعر السلعة المستوردة أقل من السعر العادل أم لا . واذا وجدت ذلك مما يؤدى الى تهديد أو يسبب فى تهديد الصناعة المحلية تقوم بتقدير حجم التعريفة الجمركية المقابلة للاغراق والتى تساوى الفرق بين السعر العادل وسعر السلعة الفعلى أى التى تعرض به فى الأسواق الأمريكية . وتتبع نفس الاجراءات فى حالة اعانة الصادرات .

والواقع أنه من الصعوبة تحديد السعر العادل أو المعقول للسلعة . واذا كانت حالة الاغراق تشير الى بيع السلعة فى السوق الأجنبى بسعر أقل من السوق الداخلى ، غير أنه فى بعض الحالات قد لا تباع السلعة فى السوق الأجنبى بسعر أقل من السوق الداخلى ، ولكن بسعر يقل عن متوسط التكلفة الكلية ، بهدف كسب الأسواق ولفترة معينة .

٢/٤ — سياسة المجتمع الأوربى التجارية : (٢٨)

تتسم السياسة التجارية للمجتمع الأوربى E E C بشىء من التعقيد . وذلك يرجع أساسا الى ظروف تكوين السوق من دول مستقلة لكل منها سياستها الخارجية الخاصة . وفى السنوات الأخيرة تركزت الجهود نحو ايجاد سياسة تجارية موحدة بين دول المجتمع تجاه العالم الخارجى ، والتعبير عنها بمثل واحد فى المؤتمرات الدولية والاتفاقات التجارية الثنائية أو متعددة الأطراف ، فى الوقت الذى ترغب بعض دول المجتمع المحافظة على العلاقات الاقتصادية مع الدول التى كان مستعمرات سابقة لها مثل فرنسا والمملكة المتحدة . واستبدال مفهوم رابطة الدول المتحدثة بالفرنسية والكمونويلث الى مناطق تجارية تابعة ترتبط بالسوق الأوربية المشتركة أى المجتمع الاقتصادى الأوربى فى شكل اتفاقات تجارية متعددة الأطراف أو ثنائية تتسم بمعاملة تفضيلية ، كمعاهدة لومى والاتفاقيات الثنائية مع الهند وبنجلاديش والباكستان وغيرها . هذا بالاضافة الى ما يتطلبه المجتمع الأوربى من أهمية خاصة لدول البحر المتوسط فى شكل اتفاقات ثنائية تفضيلية أو ما يطلق عليه اتفاقات الارتباط أو التعاون Association Agreements .

والمجتمع الاقتصادى ككتلة تجارية وكما اتضح فى دورة طوكيو تهدف الى تحرير التجارة بتقليل التعريفة الجمركية حيث استعادت مركزها الصناعى وحققت كثير من قطاعاتها الاقتصادية معدلات انتاجية مرتفعة . وان لم تكن يرغب فى خفض التعريفة

الجمركية بما يتساوى مع المطلب الأمريكى نظرا الى أن متوسط التعريفات الجمركية لـــدول المجتمع الأوربى أقل من متوسط التعريفات الجمركية ، الا أنها وافقت على التخفيض بقـــدر الثلث من مستوى التعريفات المطبق عندئذ كما سبق وأشرنا • غير أن ذلك فى مجـال السلع المصنعة ، أما فى مجال الانتاج الزراعى والمنتجات الزراعية فهو قطاع حســـاس بالنسبة لدول المجتمع حيث أن اغلب الزراعة فى دول المجتمع معانة وبالتالى لا يمكـن أن تصمد للمنافسة الخارجية • ولهذا لم يستجب المجتمع للدعوة الأمريكية فى تحرير القطاع الزراعى أسوة بالقطاع الصناعى • ولهذا كان من الصعوبة تحقيق اتفاق خاص بالحبـوب فى دورة طوكيو ، وان أمكن التوصل الى اتفاق بشأن اللحم البقرى ومنتجات الألبـــان نظرا لما يلقيانه من اهتمام خاص وتنظيم سابق من جانب دول المجتمع الأوربى • وبشكـل عام فسياسة المجتمع التجارية فى مجال القطاع الزراعى حاليا مبنية على تنازلات متبادلـة ، بين المجتمع والدول الأخرى فى ضوء التغيرات أو التعديلات الداخلية فى دول المجتمـع كما حدث بالنسبة للحوم والعنب والأرز وكذلك الأجبان فى حالة الضرورة •

ومما يذكر أن اتجاه المجتمع الأوربى نحو تحرير تجارة السلع المصنعة يرتبط فـــى نفس الوقت بسلسلة من اجراءات الحماية أو الوقاية باشكالها المختلفة من تحديدات كميـــة اختيارية واجبارية الى اتفاقات ثنائية تتضمن تحديدات كمية الى تحديد أسعار دنيـــا • الى جانب تقرير تعريفات جمركية مضادة لاعانة الصادرات وللاغراق ، وذلك بهـــــدف المحافظة على السوق الداخلى وحمايته من الخلل الذى ينتج عن منافسة الواردات للمنتجات المحلية ، استنادا على المادة ١٩ " شرط الوقاية " من الاتفاقية العامة والمـواد ٦ ، ١٦ و ٢٣ الخاصة بالاغراق واعانة الصادرات والتعريفة المقابلة لهما •

وفى هذا الاطار يمارس المجتمع الأوربى سياسته الخارجية الاقتصادية على عـــدة مستويات : مستوى دول الجات ومستوى الدول المرتبطة بالمجتمع سواء بمعاهدة لومـــى أو اتفاقات ثنائية مع دول البحر المتوسط وغيرها والمستوى الثالث الدول الاشتراكيـــة

State Trading Countries ثم مستوى الدول الأخـــرى ٠

فيما يتعلق بمستوى دول الجات فان المجتمع فى تطبيقه لأساليب الوقاية (حسب المادة ١٩ من الاتفاقية العامة) يرجع الى المادة ١١٣ من اتفاقية روما والقرار رقـــم ١٤٣٩ لسنة ١٩٧٤ (مستوى دول الجات) والقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٠ (مستـوى الدول الاشتراكية) ٠ وتعطى هذه القرارات لجنة المجتمعات الأوربية الحق فى تطبيـــق أساليب الوقاية حسب ما تراه لازما أو بناء على طلب احدى دول المجتمع ٠ غير أنه منـــذ ١٩٧٩ تبنى المجتمع تنظيمات جديدة (قرار رقم ٩٢٥ لسنة ١٩٧٩) فيما يتعلـــق بتطبيق سبل الوقاية (الحماية) ٠ وتنطوى هذه التنظيمات على توحيد سياسة تطبيـــق الوقاية بالنسبة لدول المجتمع ككل ، أما حق الدولة منفردة فى تطبيق الوقاية فيجـــوز فقط فى حالة الطوارئ وحتى آخر عام ١٩٨١ (٢٩) ٠ وفى الفترة من ١٩٧٧/٧١ اتخذ المجتمع الأوربى اجراءات حماية متعددة ضد الكيماويات والأسمدة بالاضافة الى الصلـــب والمعادن الأخرى والأقمشة والأحذية ٠

أما مستوى الدول المرتبطة فيتم التعامل معها على أساس اتفاقيات طويلة الأجـــل ومتعددة الأطراف كمعاهدة لومى الأولى والثانية أو اتفاقات ثنائية سنوية أو لفـــــترات قصيرة وهى اتفاقات تفضيلية مبنية على تحديدات كمية ونوعية وفى اطارها تتم كذلك بعـــض الاتفاقات السلعية ٠ وبالنسبة لمستوى الدول الاشتراكية فيتسم تعامل المجتمع معهـــا بتوحيد القواعد (قرار ١٠٩ لسنة ١٩٧٠) ويخضع لحصص استيراد واجراءات الوقاية ٠ كما يخضع الى توجيهات مباشرة كما حدث بالنسبة لرومانيا عام ١٩٧٩ ، بتغيير قواعـــد الاستيراد كحالة استثنائية عندما بدأت المفاوضات التجارية بينها وبين المجتمع ٠ ويمارس المجتمع سياسته التجارية الخارجية مع الدول الأخرى على أساس اتفاقات تجاريـــة كذلك كما حدث مع الصين فى ظل اتفاقية الألبان المتعددة ، والاتفاق الآخـــر الذى عقد لثلاث سنوات ١٩٨٣/٨٠ والذى يتضمن استيراد المجتمع لبعض المواد الخام

مثل الحرير وأصواف الكاشمير والأنجورا مقابل افساح السوق الصينى لبعض صـــادرات المجتمع من الأقمشة ٠

وحاول المجتمع أن يقدم تنازلات لصالح تجارة الدول النامية ، حسب مفاوضـــات طوكيو باعطائها معاملة خاصة ، مع عدم التضحية بمصالح الدول المرتبطة ٠ فبالاضافة الـى التخفيضات فى التعريفة الجمركية والذى قدمها المجتمع فيما يخص المنتجات الاستوائيـــة منذ عام ١٩٧٧ ، فقد فتح مجالات جديدة لتخفيضات جمركية لعدد معين من السلـــع والتى بدأ تطبيق اغلبها من أول يناير ١٩٨٠ ٠ كما يحاول المجتمع اعطاء معاملـــة تفضيلية للدول النامية فى المجالات غير التعريفية ٠ وكل هذه التنازلات من جانب المجتمـع مازالت بعيدة عما طالبت به الدول النامية فى المفاوضات متعددة الأطراف (دورة طوكيو) ٠

وهكذا تجد أن المجتمع الاقتصادى الأوربى فى ممارسته لسياسته التجاريـــة الخارجية يميل الى تنظيمها فى شكل اتفاقات قصيرة وطويلة الأجل ، وتنازلات متبادلـة بما يتضمن ذلك من تحديدات كمية ونوعية وسعرية ، ويساعده فى ذلك توحيد سياسته التجارية تجاه العالم الخارجى مع ما يستند عليه من كبر حجم تجارته الخارجية واتســـاع سوقه وتقدمه الاقتصادى ٠ ويتضح ذلك فى اطار الاتفاقيات السلعية أو ما يطلق عليـــه المشاكل القطاعية الخاصة ، وهى القطاعات الحساسة والقطاعات التى قد تتأثر بشكل واضح من منافسة الواردات مثل الاقمشة والصلب والجوت والحبوب وغيرها مما سيرد مناقشته .(٣٠)

ومعلوم أنه بانتهاء عام ١٩٨٠ ينتهى العمل بالنظام التفضيلى المعمم للعشـــر سنوات الأولى ٧١ ــ ١٩٨٠ ، ليبدأ عقد جديد لتطبيق هذا النظام فى اطار سياسـة جديدة ٠ وأصبحت الصين الشعبية من بين الدول المنتفعة بهذا النظام منذ عام ١٩٧٩ ومعلوم كذلك أن النظام التفضيلى المعمم يرتكز على نظام الحصص ، وعلى أسس متغـيرة للأفضليات والأولويات ، حيث أنه فى نهاية الأمر يخضع لرغبات الدولة أو الـــدول

المانحة ، ولا يمنع من استخدامه كأداة سياسية تكون فعالة رغم محدوديته ، اذا مـــا أمكن توجيهه بطريقة ملائمة لذلك .

٤/٢/١ ـ اتفاقات الترابط Association Agreements واتفاقية لومى (٣١)

Lomé Convention : ترجع اتفاقات الترابط الى معاهدة روما نفسها عندما أعلنت كـل دولة أن المستعمرات السابقة أو التابعة لكل منها تعتبر أراضى مرتبطـة Associated Terretories . ودخلت المستعمرات التى استقلت فى اتفاق ياوندى عام ١٩٦٣ ضم كل المستعمرات الافريقية السابقة المتحدثة بالفرنسية ماعدا غينيا . وفى عام ١٩٦٩ امتد الاتفاق لخمس سنوات أخرى حتى ١٩٧٥ . وفى عام ١٩٦٨ وقع المجتمع (بعـــد انضمام بريطانيا) ثلاث اتفاقات ارتباط مع ثلاث دول فى شرق افريقيا (تانزانيا وكينيـا وأوغندا) فى أروشا . واتفاق أروشا ينتهى عام ١٩٧٥ كاتفاق ياوندى ، تمهيـدا لاتفاقية أو معاهدة لومى الأولى عام ١٩٧٥ .

واتفاق الارتباط مبنى على تحرر التجارة فى نطاق السوق والدول المرتبطـة ، ومنذ يوليو ١٩٦٨ تتمتع تجارة سلع الصناعات التحويلية (السلع المصنعة) بحريـة تامة ، أما المنتجات الزراعية والتى تمثل أهم صادرات الدول الافريقية فقد واجهـت مستويات مختلفة من المعاملة . فمنح المجتمع الأوربى E E C اعفاءات من الجمـارك لحصص معينة من بعض المحاصيل الاستوائية مثل الأناناس وجوز الهند والبن والفانيليـا والشاى والفلفل والكاكاو والموز والقرنفل والخشب . وما يزيد عن هذه الحصص يقابـل بتطبيق معدلات مختلفة من الضرائب الجمركية . أما المنتجات الأخرى فكانت تعامـل معاملة تفضيلية مثل الزيوت النباتية واللحم البقرى وبعض الفواكه والدخان والأرز ومنتجات الأسماك . والدول الافريقية كدول نامية لها الحق فى الابقاء على تعريفاتها الجمركيـة أو اجراء تحديدات كمية على الواردات من المجتمع الأوربى .

وربما تجد الدول الأفريقية فى هذه الاتفاقات بعض الفوائد على أهمها اتساع السوق أمام صادراتها (بدلا من سوق الدولة الأم التقليدى سوق دول المجتمع) • بالاضافة الى المساعدات المالية والفنية التى تحصل عليها ضمنا كجزء من هذه الاتفاقات • غير أن العيب الأساسى التى تستره هذه الاتفاقات ابقائها على تقسيم العمل الدولى بمعنى أن تبقى الدول النامية مصدرة للمواد الخام ومستوردة للسلع المصنعة من الدول الصناعية ومجالا لاستثمار رؤوس الأموال الواردة من الدول الصناعية ، وما يرتبط بذلك من تدهور فى شروط التجارة والانخفاض النسبى لنصيب الدول النامية من مكاسب التجارة الدولية •

وقد نجح هذا الاتجاه ليتم توقيع ٤٦ دولة على اتفاقية لومى الأولى وهذه الدول من افريقيا والكاريبى والباسفيكى والمعروفة بـ A C P Countries ، وبانضمام ١٢ دولة أخرى تم تجديد الاتفاقية باسم لومى الثانية (منها ٣٦ دولة من أدنى البلاد النامية Least Developed) •

فى لومى الأولى تأكد مبدأ تحرير التجارة وأصبحت أسواق المجتمع وأسواق الدول الأعضاء مفتوحة أمام صادرات كل منها • وأعفيت الواردات من الجمارك اذا كان منشأها (أى من ٥٠٪ الى ٦٠٪ من قيمة السلعة) من دول الاتفاقية • كما ألغيت التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية فيما عدا ٤ ٪ منها فقط • ولكن عندما يخالف احد تلك المنتجات جزئيا أو كليا المواصفات والقواعد الموضوعة من قبل المجتمع فيطبق عليه تعريفة جمركية • والى جانب ذلك تمت اتفاقات خاصة ببعض السلع مثل اللحوم والموز والسكر والرم •

فى الوقت الذى سمحت فيه لومى الأولى للدول النامية الأعضاء فى تقرير ما تراه صالحا لجهودها التنموية فيما يختص بسياسة تجارتها الخارجية ، ولكن بشرط ألا تعامل

منتجات مماثلة لمنتجات المجتمع معاملة متميزة • وهى بذلك قد ألغت مبدأ المبادلة Receprocity • وقد ساعدت دول المجتمع الدول النامية الأعضاء فى مجالات رسم سياسات التصنيع والتدريب ونقل التكنولوجيا كما قدمت مشروعا لتثبيت أسعار صادرات الدول النامية الأعضاء والمعروف بـ Stabex •

غير أن الدول النامية تعبيرا عن عدم رضاءها عن نتائج الاتفاقية الأولى طالبت بتغيير جوهرى ، الا أن ما أحتوت عليه لومى الثانية من تغيير ما هو الا امتداد للخطوط الأساسية للومى الأولى • فامتدت حرية التجارة لتشمل ٩٩ ٪ من صادرات الدول النامية الأعضاء ، مع اعطاء معاملة تفضيلية للمنتجات الزراعية المصدرة فى اطار السياسة الزراعية المشتركة • وارتفع مبلغ تثبيت أسعار الصادرات Stabex الى ٥٥٠م وحدة نقد أوربية ، وزاد عدد السلع التى تدخل فى اطاره من ٢٩ سلعة الى ٤٤ سلعة ، وبالتالى غطى أغلب السلع الزراعية التى تصدرها الدول النامية الأعضاء أى دول ACP •

وأضافت لومى الثانية مشروعا جديدا لتنشيط الصادرات من المعادن Minex مثل النحاس والكوبالت والمنجنيز والفوسفات والبوكسايت والألومنيوم والقصدير والحديد الخام • ورصدت E E C مبلغ قدره ٢٨٠م وحدة نقد أوربية لتقديمه قروض للاستثمار فى مشروعات التعدين الى الدول النامية الأعضاء فى الاتفاقية بشرط أن يكون أحد تلك المعادن مكونا ١٥ ٪ من صادرات احدى الدول فى الأربع سنوات الماضية ، وانخفضت نسبة هذا الشرط الى ١٠ ٪ سواء من الانتاج أو الصادرات • واهتماما بالانتاج الزراعى أفردت لومى الثانية فصلا خاصا بالزراعة • ولزيادة الانتاج الزراعى وتنميته انشأ المركز الفنى للتعاون الزراعى والريفى •

وبالرغم مما انطوت عليه معاهدة لومى الثانية من بعض المبادىء الهامة من مبادىء التجارة الدولية مثل حرية التجارة والتبادل والسماح للدول النامية الأعضاء باغفال مبدأ

المبادلة ، بالاضافة الى المساعدات المالية والفنية لتنشيط الصادرات وتثبيت أسعارها والمحاولات لانماء قطاع التعدين والزراعة ، مما يراها البعض خطوة ايجابية نحو تحسين شروط التبادل بين الدول المتقدمة والدول النامية ، الا أن هيكل التجارة بين دول المجتمع والدول النامية الأعضاء فى الاتفاقية قد يعطى انطباعا آخر . فنصيب دول المجتمع الأوربى من تجارة بقية الأعضاء (الدول النامية) الذى يمثل من ٤٠ ٪ الى ٧٠ ٪ يمثل فقط من ٣ ٪ الى ٣٫٥ ٪ من جملة تجارة دول المجتمع . وأن حوالى ٢ ٪ من جملة صادرات الدول النامية الأعضاء يتكون من سلع مصنعة وشبه مصنعة . فى هذه الحالة فان حرية التجارة فى صالح دول المجتمع الأوربى أو بمعنى أصح لا تفيد الدول النامية بقدر ما تفيد دول المجتمع حيث حاجة الأخيرة الى المواد الخام وأسواق لتصريف السلع المصنعة . الى جانب هذا فوجود شرط الوقاية Safeguard يقف عقبة أمام صادرات الدول النامية الأعضاء من السلع المصنعة الى سوق دول المجتمع والذى طبق بشأن صادرات تلك الدول من الأقمشة . وهى بشكل عام تساعد على تثبيت أسس التبادل التجارى المرتبط بتقسيم العمل الدولى الحالى . ويمكن ملاحظة ذلك فى الاتفاقات التجارية التى يعقدها المجتمع مع الدول النامية الأخرى ، حيث تعطى ظروف تسويقية أفضل للسلع المصدرة من تلك الدول بحسب حاجة السوق المحلى ، بما يتضمن ذلك من تحديدات كمية وسعرية . وقد عقد المجتمع الأوربى سنة ١٩٨٠ حوالى ٢٠ اتفاقا مع بعض الدول النامية أهمها أندونيسيا وماليزيا وسنغافورة والفلبين والصين والهند ودول البحر المتوسط .

٣/٤ — سياسة بعض الدول التجارية الأخرى :

تطبق أغلب الدول الصناعية سياسة الحماية باستخدام شرط الوقاية فى حالة تهديد أو ترقب تهديد للانتاج المحلى ، مثل كندا والنمسا والسويد وأستراليا . غير أن الاجراءات التى تتخذ فى سبيل تحقيق ذلك تختلف من دولة الى أخرى حسب تشريعاتها

المحلية • هذا بالاضافة الى المواصفات القياسية الصحية والنوعية وحماية البيئة ••• الخ والتى تطلب الدول الصناعية توافرها فى السلع المصدرة اليها • وقد تغالى بعض الدول فى هذه المواصفات على أساس أنها مواصفات يتطلبها الانتاج المحلى وبالتالى تصبح معرقلة لحركة التجارة الدولية ، حتى اذا لم يكن القصد استخدامها أصلا للتميز بين الصادرات أو حماية الانتاج المحلى • واليابان تنفرد بمواصفات قياسية خاصة تتطلبها حاجة انتاجها المحلى ، وبنظام للتوزيع الداخلى للسلع وتسويقها • وقد تقف مثل هذه المواصفات عقبة فى سبيل زيادة الصادرات الى اليابان •(٣٢)

٤/٤ ـ أسباب لجوء الدول الصناعية المتقدمة الى الحماية : (٣٣)

يرجع لجوء الدول الصناعية المتقدمة الى اجراءات حمائية الى أسباب تتصل بحركة النمو فى النشاط الاقتصادى وأسباب هيكلية تتصل بالموقف الانتاجى لبعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية بها •

فقد قويت الضغوط نحو الحماية مع انحسار عام ١٩٧٤ والذى تلى ارتفاع أسعار البترول فى نهاية ١٩٧٣ ، وما تلى ذلك من تغير فى هيكل النفقات والأسعار • وقد كان انحسارا سريعا شمل كل الدول الصناعية ، ولم يتمثل فقط فى هبوط معدلات النمو الايجابية بل فى بعض المعدلات السلبية فى بعض الدول • هذا فى الوقت الذى ارتفع فيه معدل تسرب الواردات • وهو معدل يقيس حجم الواردات بالنسبة لحجم الاستهلاك المحلى • وقد استخدم ارتفاع معدل تسرب الواردات كذريعة للاندفاع نحو الحماية ، بالرغم مما عليه من مآخذ •

والى جانب ذلك استخدمت حجة الأغراق الاجتماعى Social Dumping ضد الواردات من الدول الأقل نموا خاصة فى قطاعات الأقمشة والملابس والأحذية والأجهزة

الألكترونية الاستهلاكية ، وهى القطاعات التى حققت فيها بعض الدول النامية نموا ملحوظا فى السبعينيات ، وذلك على أساس رخص الأجور فى تلك البلاد . (٣٤)

كما أن استمرار حالة البطالة وارتفاع معدلاتها مع تراكم الطاقات العاطلة فى بعض القطاعات الرئيسية كالأقمشة والملابس والصلب وبناء السفن ، كان مدعاة للحفاظ على استمرار الأنشطة المحلية التى تهددها أو قد تهددها المنافسة الخارجية . (٣٥)

ومع بطء النمو فى نهاية الستينيات ، اتسمت سياسة الدول الصناعية بميل نحو تقليل الفروق فى الأجور بين القطاعات المختلفة ، بما لا يتناسب والفروق فى الانتاجية كما اشارت بذلك دراسة اللجنة الاقتصادية الأوربية . (٣٦) وحالت المساواة فى الأجور دون انتقال العمال الى القطاعات المرتفعة الانتاجية ، مما قلل من الميزة النسبية لبعض القطاعات التى ترتفع فيها الأجور بمعدل أسرع من الانتاجية ، مما أدى الى تناقص الأرباح وبرز تعرضها للمنافسة الخارجية أكثر من غيرها . ونظرا لوجود المنافسة من الواردات لم تتمكن تلك القطاعات من رفع الأسعار لتعويض النقص فى الأرباح . فكان البديل المطالبة بالحماية استنادا على أن استمرار المنافسة قد يؤدى الى مزيد من البطالة للمحافظة على قدر ما من الأرباح .

وقد صحب الانخفاض النسبى فى الجانب الانتاجى الحقيقى ، اضطرابا نقديا بعد نبذ نظام الصرف بالذهب عام ١٩٧١ ، وعدم ثبات معدلات الصرف . ومعلوم أن التغيرات فى معدلات الصرف يترتب عليها تغيرات فى الأوضاع التنافسية للمنتجين المحليين داخليا وخارجيا . الا أن ذلك لم يكن يسبب حجة قوية فى اتجاه الحماية مثل العجز فى موازين المدفوعات . كما حدث فى الولايات المتحدة عام ١٩٧١ .

١/٤/٤ — المشاكل القطاعية : (٣٧) لقد برزت دواعى الحماية بشكل واضح فى بعض

القطاعات ذات الأهمية النسبية فى التجارة الدولية وهى قطاعات الصلب والأقمشة والملابس والأحذية والأجهزة الالكترونية الاستهلاكية .

بالنسبة للصلب زادت الصادرات منه من ١٣٪ سنة ١٩٥٥ الى ٢٢٪ سنة ١٩٧٥ من قيمة الصادرات الدولية . ويرجع ذلك الى أن انتاج الصلب فى اليابان تضاعف عشر مرات بينما تضاعف الاستهلاك خمس مرات فقط فى الفترة مابين ١٩٥٥ و ١٩٧٦ . فى الوقت الذى زاد انتاج الولايات المتحدة من الصلب بنسبة ٩٪ والاستهلاك بحوالى الثلث ، مما جعل سوق الولايات المتحدة أفضل وأوسع الأسواق لصادرات الصلب من اليابان . هذا بالاضافة الى أن المجتمع الأوربى قد استطاع ان يكون فائضا متواضعا للتصدير ، حيث ارتفع انتاج دول المجتمع بنسبة ٨٠٪ بينما زاد الاستهلاك بنسبة ٦٠٪ ، عن نفس الفترة .

وبناء على ذلك فان فتح أسواق الولايات المتحدة للصلب المستورد دون تنظيم أو تحديد سيؤدى الى خطورة توقف انتاج الصلب فى الولايات المتحدة . وبالتالى كان على الولايات المتحدة أن تجرى اتفاقات ثنائية مع الدول المصدرة ، فاتفقت وزارة التجارة الأمريكية مع لجنة الفحم والصلب الأوربية ورابطة مصدرى الصلب فى اليابان بتقليل أنواع معينة من صادرات الصلب الى الولايات المتحدة بطريقة اختيارية ، بحيث تزيد الواردات من الصلب الى الولايات المتحدة بنسبة ٥٪ فى الفترة ١٩٧١/٦٩ ثم بنسبة ٢٪ فى الفترة ١٩٧٤/٧٢ .

ونظرا للزيادة الحادة لصادرات اليابان من الصلب الى الولايات المتحدة عقدت الدولتان اتفاقا تجاريا لمدة ثلاث سنوات ١٩٧٩/٧٦ ، بتحديد كمى لخمسة أنواع من الصلب الخاص ، على أن تخضع الزيادة الى نسب تتراوح مابين ١٪ و ٨٪ سنويا ، مع فرض حصة للواردات من الصلب الخاص من الدول الأخرى .

وفى المجتمع الاقتصادى الأوربى ، كانت مصانع الصلب تعمل بحوالى ٦٠ ٪ من طاقتها ، وانخفض الانتاج من الصلب فى سنة ١٩٧٧ بنسبة ٢٧ ٪ عنه سنة ١٩٧٤ • وقد تم تعويض ذلك بزيادة فى الواردات عن نفس الفترة ١٩٧٧/٧٤ بنسبة ٦٧ ٪ ، مما استدعى نوعا من الحماية وخاصة ضد المصدرين الجدد كالبرازيل والصين الشعبية وأسبانيا وجنوب افريقيا • ولمقابلة ذلك قام المجتمع الأوربى بتحديد أسعار دنيا للصلب داخل دول المجتمع ، وفرضت ضرائب جمركية (مقابل الاغراق) أى مقابل فرق أسعار الواردات بالأسعار الدنيا المحددة للصلب الأوربى وذلك بدئا بعام ١٩٧٨ • فى الوقت الذى بدأت فيه مفاوضات ثنائية مع كل الدول المصدرة للصلب لتنظيم كميات وأنواع الصلب التى يمكن تصديرها •

أما بالنسبة لتجارة الأقمشة والملابس (حوالى ثلث صادرات الدول النامية من السلع المصنعة) فهى تخضع الى اتفاقات دولية تحت اشراف الجات منذ أوائل الستينيات • وبدأ الاتفاق الأول وهو الاتفاق قصير الأجل عام ١٩٦١ بناء على طلب الولايات المتحدة • تلاه اتفاق طويل الأجل عام ١٩٦٢ فيما يختص بالأقمشة القطنية • وبانتهاء مدته عام ١٩٧٣ بدأ تطبيق اتفاق الألبان المتعددة Multifiber ليضم الألياف الطبيعية (القطنية والصوفية) والألياف الصناعية ، وذلك من أول يناير ١٩٧٤ لمدة أربع سنوات جددت لأربع سنوات أخرى تنتهى بنهاية عام ١٩٨١ • (٣٨) ومعنى هذا أن التجارة الدولية فى الأقمشة والملابس تخضع لتحديدات وتنظيمات تم التفاوض بشأنها تحت اشراف الجات • وفى ضوءها تتم الاتفاقات الثنائية بين الدول المستوردة والدول المصدرة •

هذا وقد عقدت الولايات المتحدة اتفاقات ثنائية مع ١٨ دولة حسب شروط اتفاق الألياف المتعددة فى أكتوبر ١٩٧٧ ، تتضمن تحديدات كمية وأخرى تتضمن اعادة التفاوض لما تمثله الواردات من خطورة على السوق المحلى • وكذلك وقع المجتمع الأوربى ٧ اتفاقات ثنائية مع الدول المصدرة الرئيسية عام ١٩٧٤ ، ثم ١٥ اتفاقا ثنائيا حسب

شروط اتفاق الألياف المتعددة سنة ١٩٧٧ • وتتضمن هذه الاتفاقات تحديدات كمية بالنسبة لأنواع الأقمشة والملابس ذات التأثير على السوق الداخلى • وتخضع هذه الكميات للتغيير سنويا ، بالرغم من تحديدها على أساس نصف ماكانت عليه عام ١٩٧٦ كوقاية للسوق المحلى • وأدت اجراءات الحماية فى المجتمع الأوربى الى خفض معدل نمو الواردات من الأقمشة والملابس من ٢٥ ٪ (متوسط ١٩٧٦/٧٣) الى ٤ ٪ (متوسط ١٩٧٩/٧٦) •

وأهم الدول المصدرة لسوق المجتمع الأوربى (والذى يمثل سوقا هاما بالنسبة لها يقدر بحوالى ١٥ ٪ من الاستهلاك المحلى) عام ١٩٧٥ هونج كونج ويوغسلافيا وكوريا والصين واليونان • وفى هذه الفترة كانت بعض الدول المكونة للمجتمع الأوربى تضيف ضرائب جمركية مقابل اعانة التصدير وأخرى مقابل الاغراق • (٣٩)

وفى قطاع الأحذية غير المطاطية ، قامت الولايات المتحدة بعقد اتفاقات ثنائية مع الموردين الكبار كوريا والصين الشعبية حيث تبلغ صادراتهما نصف واردات الولايات المتحدة من منتجات هذا القطاع ، نظرا لما أصاب الصناعة من توقف نتيجة المنافسة من الواردات والتى بلغت ٤٠ ٪ من الاستهلاك المحلى فى الفترة ١٩٧٦/٧٥ بينما كانت ٢١ ٪ فقط عام ١٩٧٠ •

وفى عام ١٩٧٧ استولت صادرات كوريا من التليفزيونات على نصف سوق المملكة المتحدة • حيث بلغ ما صدرته كوريا الى المملكة المتحدة ٣٠٠ ألف جهاز أى حوالى ثلث جملة المبيعات السنوية فى المملكة • وللحد من المنافسة كان التحديد الكمى الوسيلة ذات التأثير المباشر فخفضت حصة كوريا الى العشر تقريبا أى الى ٣٥ ألف جهاز لكل من عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ •

ويتضح أن سياسة الدول المتقدمة الحمائية مبنية على أساس قطاعى Sector by

Sector Basis • والقطاعات التى دخلت تحت مظلة الحماية بشكل متزايد منذ عـــام ١٩٧٤ الأقمشة والملابس والصلب وبناء السفن والأحذية والألكترونات ثم تبع هـــذه القطاعات فى الوقت الراهن قطاع الكيماويات والسيارات • وقد توسعت تلك الدول فـــى الحماية فى السنتين الأخيرتين •

ومما يثير الانتباه الاتجاه نحو الاتفاقات والتعاقدات الثنائية بين الكتل التجاريـة الرئيسية الولايات المتحدة والمجتمع الأوربى واليابان • ونظرا لزيادة تخلل الصـــادرات اليابانية من السيارات والسلع الاستهلاكية والمنتجات الالكترونية فى الأسواق الأمريكيـــة ، ومنافسة اليابان والولايات المتحدة لصادرات المجتمع الأوربى تلجأ هذه الكتل الى الاتفاقات الثنائية على أساس قطاعى كذلك • (٤٠)

٥ ـ آثار الحماية على الدول النامية :

اذا كان الهدف من الحماية فى الدول المتقدمة والتى مارستها فى السبعينيـات بوسائل عدة كما أوضحنا ، هو توفير نصيب مكافىء من السوق المحلى ، خشية البطالـــة ولضمان استمرار التوظف وعوائد الملكية ، (٤١) فان هذا الأجراء لا يمثل حلا صحيحـــا لمشكلة الصناعة المحمية فى انخفاض انتاجيتها • ومعلوم أن توسع مظلة الحماية لا يساعـد على اجراء التعديل الهيكلى ، حيث لا يشجع على انتقال الموارد أو عوامل الانتـــاج الى الصناعات ذات الكفاءة الأعلى • ومعنى هذا تقليل من الرفاهية الاقتصادية حيـــث تحول الحماية دون فرصة الاستخدام الأفضل للموارد وعوامل الانتاج • ولكن فى الأجـل القصير أمام الضغوط من جانب رجال الأعمال واتحادات العمال والمجموعات السياسيـــة المختلفة ، يصبح من الصعب تأجيل القرار السياسى باتخاذ اجراءات حمائيـــة •

ويختلف أثر الحماية من ناحية الاستغلال الأكفأ للموارد ، على أساس نـــوع

الصناعة المحمية وأهميتها • فصناعة أساسية كصناعة الصلب اذا ما شملتها الحماية وارتفعت اسعار منتجاتها لأدت الى ارتفاع أسعار العديد من السلع الأخرى وبالذات السيارات ومواد البناء • والصناعات التى ترتكز على الصلب كمدخل أساسى ، قد تطالب هى الأخرى بالحماية ، حيث قد تكون أسعار السلع المستوردة المماثلة فى وضع تنافسى أفضل • واذا تم التوسع فى الحماية يصعب اجراء التعديلات الهيكلية المطلوبة للاستغلال الأفضل للموارد •

وقد يقبل رافضى الحماية الأخذ بها بالنسبة للصناعات الناشئة ، كما فى حالة الدول النامية ، وان كان من الصعب تقدير القدر المناسب من الحماية والوقت الذى تبقى فيه هذه الصناعات تحت مظلة الحماية • ولم تنكر الدول المتقدمة هذا الاتجاه للدول النامية حيث أعملت مبدأ المبادلة Reciprocity تحت مظلة الجات ، واستندت بالتالى على الاستثناءات أو الثغرات فى مواد الاتفاقية العامة لممارسة الحماية ، بحجة وقاية السوق المحلى •

ويعنى قيام الدول المتقدمة بتطبيق أساليبها الحمائية ، تضييق فرص التسويق أمام منتجات الدول النامية ، ولذلك آثار متعددة الجوانب على اقتصاديات تلك الدول وبالذات فيما يخص صادراتها من السلع المصنعة (التحويلية) • ومعلوم بشكل عام أن الصناعات التصديرية ذات قدرة على اشاعة النمو فى الاقتصاد المحلى ، يتوقف ذلك على حجمها من الناتج القومى من جانب وعلى مقدار القيمة المضافة التى تحققها من الجانب الآخر • ويرتبط بذلك العلاقات الخلفية لهذه الصناعات التصديرية • وبالتالى فاذا حققت بعض الصناعات التحويلية نموا فى احدى الدول النامية مكنها ، استنادا على ميزة نسبية أو وفرة نسبية ، من كسب نصيب من الأسواق الخارجية ، فيمكن تصور الأثر الارتدادى على اقتصاد تلك الدولة فى حالة تحديد الاستيراد منها •

مما لاشك فان اجراءات الحماية التى تتبعها الدول المتقدمة مثل رفع التعريفة الجمركية (مقابل الاعانة أو الاغراق) أو تحديد أسمار دنيا للواردات أو تحديد كمى فى شكل اختيارى تفاوض أو اجبارى أو تصاريح استيراد .. الخ يؤدى الى ابطاء نمو صناعات التصدير فى الدول النامية . والأثر السلبى على نمو الاقتصاديات المحلية للدول النامية يكون أكثر فى حالة تحديد صادرات السلع المصنعة والتى نجحت بعض الدول النامية فى التميز بها مثل الصلب والأقمشة والأجهزة الأليكترونية الاستهلاكية وغيرها ، نظرا لارتباط هذه الصناعات بأنشطة أخرى داخلية بالاضافة الى كبر حجم قيمتها المضافة مقارنة بالسلع التصديرية التقليدية .

واذا تم ربط حصيلة الصادرات بتمويل الواردات ونقل التكنولوجيا وتسديد القروض (فوائد وأقساط) ، فان نقص الحصيلة من الصادرات غير التقليدية يؤدى الى زيادة ضعف مقدرة الدول النامية فى اعتمادها على الصادرات لمواجهة العجز الخارجى واشاعة النمو والتغيير الهيكلى . وتتجه صادرات الدول النامية غير التقليدية الى أسواق الدول الصناعية المتقدمة لقدرتها الاستيعابية الواسعة ، بما يساعد الصناعات التصديرية على الاستفادة من اقتصاديات الحجم ، واكتساب الخبرة من ممارسة التجارة على المستوى الدولى . ومع زيادة نصيب الدول النامية فى تجارة السلع المصنعة ، تتمكن تلك الدول أن تكون ذات تأثير فى رسم العلاقات الاقتصادية الدولية . وتمثل الحماية والتحديدات الكمية والنوعية من جانب الدول المتقدمة حاجزا أمام هذه التغيرات اللازمة والضرورية لحركة واضطراد النمو فى البلاد النامية .

فعلى سبيل المثال (٤٢) ، تعرضت صادرات كوريا من الأقمشة والملابس والأحذية وبعض السلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية وأجهزة كهربائية واليكترونية ، الى كثير من وسائل التحديد من جانب الولايات المتحدة والمجتمع الاقتصادى الأوربى وكندا واستراليا والنمسا وفنلندا واليابان ونيوزيلاندا والنرويج والسويد . وقد قدرت خسائر كوريا من جراء

هذه التحديدات من ٦٠٠ م الى ٧٠٠ م دولار كخسائر مباشرة عام ١٩٧٦ وأكثر من ذلك فى عام ١٩٧٧ من ٨٠٠ م دولار الى بليون دولار . وفى مواجهة ذلك انتقلت أفضلية التصدير الى سلع أعلى نوعية من السلع الكيماوية والثقيلة والاتجاه بها الى اسواق أخرى مثل أسواق الشرق الأوسط .

وقد تميزت الصين الشعبية هى الأخرى بانتاجها للأقمشة والملابس ، حتى أصبحت الأقمشة والملابس من صادراتها الرئيسية . وبالاضافة الى ما تعرضت له صادرات هذه الصناعة من تنظيم وتحديد فى ظل اتفاقية الألياف المتعددة ، فانها تواجه منافسة خطيرة من صادرات مثيلة من الدول النامية ، مما يؤدى فى النهاية الى تقلص الحصيلة من هذه الصادرات .

وتمثل الأقمشة والملابس ١٠ ٪ من صادرات كولومبيا ، ولكى تضمن أسواقا لها وقعت كولومبيا مع الولايات المتحدة ثلاث اتفاقات فى الفترة مابين ١٩٦٥ و ١٩٧٥ وفى ظل اتفاقية الألياف المتعددة فى الفترة ٧٥/ ١٩٧٨ ، واتفاقيتين مع كندا فى سنتى ١٩٧١ و ١٩٧٤ . ومع المجتمع الأوربى فى ظل اتفاقية الألياف المتعددة فى سنوات ١٩٧٦ و ١٩٧٧ وللفترة ٧٨/ ١٩٨٢ . ولا يسمح بزيادة كمية الصادرات عن ٥ ٪ مع عدم الحرية للانتقال من صنف الى آخر .

وبالنسبة لأورجواى تحتل الزراعة وتربية المواشى ١٥ ٪ من الناتج القومى الاجمالى و ٦٠ ٪ من مجمل الصادرات و ١٨ ٪ من مجموع القوى العاملة . وتمثل اللحوم ثلث صادرات أورجواى . وقد اقفلت اسواق اليابان والولايات المتحدة وكندا أمام صادرات أورجواى من اللحوم لاجراءات صحية . وبقى سوق المجتمع الأوربى السوق الوحيد المفتوح أمامها والذى كان يستوعب $\frac{2}{5}$ صادرات أورجواى من اللحوم . غير أن سياسة المجتمع الأوربى نحو تحديد استيراد اللحوم منذ عام ١٩٧٤ أدى الى خفض صادرات الأورجواى الى خمس

ما كانت عليه • ويمكن تصور مدى الأضرار التى لحقت باقتصاد أورجواى نتيجة ذلك •

وواجهت صادرات الفلبين تحديدات مختلفة مثل صادراتها من التونة والمشروبات الروحية والأقمشة والملابس الى الولايات المتحدة • ومنتجات الصوف والملابس والأقمشة والخشب والأناناس الى المجتمع الأوربى والطباق والأحذية الى كندا • وقد أعربت الفلبين عن الآثار السيئة لهذه التحديدات على اقتصادها ، مما دفعها الى عقد اتفاقيات ثنائية مع المجتمع الأوربى والولايات المتحدة والنرويج فى ظل اتفاقية الألياف المتعددة •

وكذلك تأثرت صادرات تونس من الأقمشة والملابس وزيت الزيتون من التحديدات الكمية من جانب المجتمع الأوربى الذى يستوعب أغلب صادراتها • وقد حددت فرنسا حصص استيراد من الملابس والأقمشة والمنسوجات التونسية مما أدى الى خسارة تقدر بحوالى ٤ ٪ من مجموع مكاسب تونس من الصادرات • كما فرض المجتمع الأوربى ضريبة جمركية على زيت الزيتون المستورد من تونس ، تساوى الفرق بين سعر استيراده وسعر زيت الزيتون المحلى ، وأدت هذه الضريبة الى انخفاض حصيلة الصادرات بمقدار ٣ ٪ من مجموع الحصيلة •

وهكذا نجد أن سياسة الدول الصناعية المتقدمة وبالذات المجتمع الأوربى والولايات المتحدة وبصورة أقل اليابان تدفع الدول النامية الى السعى وراء الاتفاقيات الثنائية ولآجال محددة • مما قد يحد من آمال النمو عن طريق زيادة الصادرات لدى تلك الدول واحداث التغيرات الهيكلية وخاصة هذه الاتفاقات تتضمن تحديدات كمية ونوعية وسعرية • ويتضمن هذا تحديدا لاتجاهات النمو فى تلك الدول وتحديد نوعية واتجاهات التجارة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، أى الابقاء على النموذج السائد لتقسيم العمل الدولى ، وما يترتب به من تقسيم فوائد التجارة الدولية لصالح الدول المتقدمة •

٦ — موقف الدول النامية :

تتضح جوانب موقف الدول النامية ازاء التطورات المعاصرة فى سياسات التجارة الدولية ، من تحليل تجارتها الخارجية: الهيكل والاتجاه ، ثم التعرف على آثار السياسات المعاصرة على اقتصادياتها والخيارات المتاحة أمامها .

١/٦ — هيكل تجارة الدول النامية :

يبلغ نصيب الدول النامية (غير البترولية) من الصادرات العالمية حوالى ٥ر١٠٪ سنة ١٩٨٠ ، ومن الواردات العالمية ١٦٪ . بينما كان فى عام ١٩٧٣ ١١٪ و ٥ر١٣٪ بالنسبة للصادرات وللواردات على التوالى . وترجع الزيادة فى الواردات الى ارتفاع أسعارها سواء واردات الوقود أو واردات السلع المصنعة . فى حين يبلغ نصيب الدول الصناعية من الصادرات الدولية ٥ر٦٦٪ ومن الواردات ٦٦٪ سنة ١٩٨٠ بعد أن كان ٦٨٪ و ٥ر٦٩٪ للصادرات وللواردات على التوالى سنة ١٩٧٣ أما دول الكتلة الشرقية فانخفض نصيبها من الصادرات الدولية من ١٠٪ سنة ١٩٧٣ الى ٩٪ سنة ١٩٨٠ ، وكذلك انخفض نصيبها من الواردات الدولية من ١٠٪ سنة ١٩٧٣ الى ٥ر٨٪ سنة ١٩٨٠ وترجع التغيرات فى النصيب النسبى للمجموعات الثلاث التجارية الى زيادة نصيب الدول المصدرة للبترول من الصادرات الدولية من ٩٪ سنة ١٩٧٣ الى ٥ر١٧٪ سنة ١٩٨٠ وكذلك من الواردات الدولية من ٥٪ الى ٥ر٨٪ .

جدول رقم (٢) هيكل التجارة الدولية (توزيع نسبى)

		١٩٧٣	١٩٨٠
الدول الصناعية	صادرات	٦٨	٥ر٦٦
	واردات	٥ر٦٩	٦٦
الدول المصدرة للبترول	صادرات	٩	٥ر١٧
	واردات	٥	٥ر٨

٠٠/٠٠

(تابع) جدول ٢

		١٩٧٣	١٩٨٠
الدول الناميـــــــــة	صادرات	١١	١٠٫٥
	واردات	١٣٫٥	١٦
دول الكتلة الشرقيـــــة	صادرات	١٠	٩
	واردات	١٠	٨٫٥

المصدر : I M F Survey, Oct. 26,1981

وفى عقد السبعينيات حدث تحسن على هيكل صادرات الدول النامية (غيرالبترولية) فبعد أن كانت المواد الأولية الزراعية والمعادن والأغذية تمثل حوالى ٧٥٪ من مجمـــوع الصادرات ، انخفض هذا النصيب الى حوالى ٥٥٪ . ويرجع ذلك الى زيادة نصيـــب سلع الصناعات التحويلية فى جملة الصادرات من حوالى ٢٤٪ سنة ١٩٧٠ الى حوالى ٤٤٪ سنة ١٩٧٩ ، أسهمت آلات ومعدات النقل بالنصيب الأكبر فى الزيادة .

جدول رقم (٣) هيكل صادرات الدول النامية دون البترولية (توزيع نسبى)

	سنـــة ١٩٧٠	سنـــة ١٩٧٩
الاغذيـــــــــة	٤٠٫١	٣٢٫٤
مواد خام زراعيـــــة	١٥٫١	١٠٫٩
سلـع الصناعات التحويلية	٢٤٫٤	٤٤٫٤
آلات ومعدات النقـــل	٣٫٩	١٢٫١
منتجـــات أخـــرى*	٢٠٫٤	١٢٫٢

* تحتوى على المعادن غير الفليزية والحديد والصلب .

المصدر : UNCTAD, Trade and Development Board.(28th Session, Geneva, 28 Sep., 1981.

ويرجع النمو فى صادرات قطاع الصناعات التحويلية لعدة دول وليس الى كل الدول وبالذات بعض الدول الآسيوية مثل هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية والهند وباكستان ، بالاضافة الى البرازيل والأرجنتين فى أمريكا الجنوبية . وأهم صادرات هذا القطاع الأقمشة والملابس والأحذية والصلب والسلع الاستهلاكية والأجهزة الألكترونية .(٤٣) وقد أوضحنا ما يقابل هذا القطاع من أنواع الحماية المختلفة فى أسواق الدول الصناعية المتقدمة .

ويرجع كذلك الى انخفاض نصيب السلع الأولية فى تجارة العالم لبطء النمو فى الدول المتقدمة وبالذات فى النصف الثانى من السبعينيات مما أدى الى انخفاض أسعارها مصحوبة بتقلبات سريعة وذلك بالنسبة للمواد الخام والأغذية والمشروبات ، مما أدى الى انخفاض المتحصلات الحقيقية نتيجة لانخفاض الأسعار والكميات ووصلت الى أقل منسوب من ثلاثين سنة (٤٤) . وقد أشرنا الى الجهود الدولية وبالذات فى اطار الأونكتاد نحو تثبيت أسعار المواد الأولية والاتفاقات السلعية ،وتقديم برامج لتصنيعها .

وكان من جراء الحماية وبطء النمو فى البلاد المتقدمة صناعيا فى السبعينيات أن زاد التبادل التجارى بين الدول النامية . فبعد أن كان نصيب التبادل التجارى بين الدول النامية يبلغ ٢٠٪ تقريبا سنة ١٩٧٠ من مجموع تجارتها الدولية ، ارتفع الى ٢٥٪ تقريبا . واذا استبعدنا البترول ، نجد أن هذا النصيب يتغير من حوالى ٢٠٪ سنة ١٩٧٠ الى حوالى ٣٠٪ سنة ١٩٧٩ . هذا وقد ساعد ارتفاع معدلات النمو فى الدول النامية الى تمكن أسواقها من استيعاب المزيد من الصادرات فيما بينها . وساعدتها التجربة على تقليل الاعتماد نسبيا على اسواق الدول المتقدمة ، ولو افترضنا استمرار هذا الاتجاه ، وخاصة أن أسعار السلع المصنعة فى الدول النامية أنسب الى مستهلكى تلك الدول من أسعار مثيلاتها المنتجة فى الدول المتقدمة ، لساعد ذلك على تغيير الهياكل الانتاجية فى بعض البلاد النامية ، مما قد يدفع الدول النامية الأخرى اتخاذ نفس الاتجاه . غير أن ذلك يحتاج الى سياسات فعالة فى مجال المعاملة التفضيلية وتكوين الاتحادات

الجمركية الاقليمية .(٤٥) وخاصة ان الزيادة فى التبادل التجارى بين الدول النامية ترجع فى أغلبها الى الزيادة فى التبادل بين الاقاليم المختلفة ، وليس داخل الاقاليم ذاتها .

ومما يلاحظ أنه فى سنة ١٩٧٩ كان نصف حجم التبادل التجارى بين الـــدول النامية مكونا من السلع المصنعة (حوالى ٥٢ %) . وكانت السلع المصنعة سنة ١٩٦٠ تمثل حوالى ربع التبادل التجارى بين الدول النامية (٢٧ %) . وترجع الزيادة الـــى اضطراد نصيب معدات وآلات النقل من حوالى ٤ % سنة ١٩٦٠ الى حوالى ١٨ % سنـــة ١٩٧٩ .

جدول رقم (٤) هيكل التجارة بين الدول النامية (توزيع نسبى)

	١٩٦٠	١٩٧٩
الأغذيـــــة	٤٣,٢	٢٩,٠
مواد خام زراعيـة	٢٢,٩	١٠,٠
سلـع تحويليـــة	٢٦,٩	٥١,٥
معدات وآلات نقل	٣,٦	١٧,٥
منتجات أخـــرى	٧,٠	٩,٤

المصدر : نفس مصدر الجدول السابـــق .

ويشير زيادة نصيب سلع الصناعات التحويلية من حجم تجارة الدول النامية (ماعدا البترولية) فيما بينها الى قدرة هذه السلع التنافسية فى أسواق الدول النامية ، وامكانيها التغلب فى كسب اسواق كانت مغلقـــة لصالح منتجات الدول الصناعية المتقدمـــة . بالاضافة الى أن أسعار هذه السلع بالمقارنة للسلع المستوردة من الدول المتقدمة تتناســب ومستوى الدخول فى تلك الدول .

وحيث استطاعت الدول النامية ، نتيجة ارتفاع معدل نموها الصناعى فى السبعينيات عن الدول المتقدمة ، أن تزيد من معدل وحجم صادراتها من السلع المصنعة الى الدول المتقدمة . وبالرغم من أن ما تمثله سلع البلاد النامية من الصناعات التحويلية ٢ر٩ ٪ من استهلاك الدول الصناعية سنة ١٩٧٨ (بعد أن كان ١ر٧ ٪) سنة ١٩٧٠ (٤٦) ، الا أن الدول الصناعية المتقدمة اعتبرت هذا الجزء مؤثرا . ومع ارتفاع معدل صادرات الدول النامية الى أسواق الدول المتقدمة منذ بداية السبعينيات ، وانحسار النشاط الاقتصادى فى الدول المتقدمة الا وبدأت اجراءات الحماية تتوسع وتتنوع ، وبالتالى فان على الدول النامية المصدرة للسلع المصنعة (التحويلية) أن تستمر وتتوسع فى تصديرهذه السلع الى أسواق الدول النامية ، وتنتقل الى سلع أخرى أكثر تعقيدا وأفضل نوعية لتصديرها الى أسواق الدول المتقدمة . والواقع أن سلع الدول النامية المصنعة تتمتع بميزة نسبية تجعلها قادرة على منافسة السلع المثيلة من انتاج الدول المتقدمة حتى فى أسواقها ، ولذلك فهى تقابل بتحديدات كمية .

٢/٦ — طبيعة العلاقات التجارية بين الدول الصناعية والنامية :

وتستوعب أسواق الدول الصناعية المتقدمة ما يزيد على ٦٠ ٪ من صادرات الدول النامية من الأغذية والمشروبات والمواد الخام الزراعية ، وكذلك ما يزيد على ٨٠ ٪ من صادرات الدول النامية من المعادن . يضاف الى ذلك نصف صادرات الدول النامية من سلع الصناعات التحويلية . والدول المتقدمة فى معاملتها للسلع المستوردة تستخدم معايير مختلفة . فالمواد الخام تتمتع بأقل معدل من التعريفة الجمركية وبعضها معفى من الضريبة الجمركية . (٤٧) اما بقية السلع فتجابه بسياسات حمائية سواء كان ذلك عن طريق رفع التعريفة الجمركية أو تحديدات كمية لحساسية السلعة للسوق الداخلى أو تعريفة مقابلة للاعانة أو للاغراق لانخفاض أسعار السلع المستوردة بمقارنتها بمثيلاتها من المنتجات المحلية ، أو تحديدات كمية اجبارية أو اختيارية لما تحمله بعض السلع المستوردة من تهديد للمنتج المحلى أو للعجز فى ميزان المدفوعات ، أو حتى استخدام مواصفات قياسية

(صحية أمنية — انتاجية .. الخ) لتكون حائلا ضد اتمام عملية الاستيراد . وكذلك استخدام تراخيص الاستيراد فى حالة الرغبة فى تحديد حجم التجارة مع دولة ما أو كتلة تجارية أخرى . (٤٨)

والدول الصناعية فى هذا الأطار تنسق سياستها تجاه العالم الخارجى لأنها ذات مصالح مشتركة فهى دول مصدرة أساسا للسلع المصنعة وتستحوذ على $\frac{٢}{٣}$ التجارة الدولية ، وتتبادل فيما بينها ما يقرب من $\frac{٣}{٤}$ تجارتها الخارجية ، وهى بالتالى لا ترغب فى تغيير وضعها . كما يساعدها هذا الوضع على فرض سياساتها لصالح استمراره .

والدول النامية ازاء ذلك لم تستطع أن تكون قوة مساومة باستثناء الأوبك ، بالرغم من تشابه مصالحها . حتى الاتفاقات السلعية لم تلق النجاح الذى يعطيها الفعالية اللازمة . هذا الى جانب قصور البرنامج السلعى المتكامل الذى يتبناه الأونكتاد . كما أن النظام التفضيلى المعمم بالرغم من صغر مظلته على الواردات من الدول النامية يخضع الى اختيارات الدول المتقدمة بالاضافة الى أن التخفيضات فى التعريفة الجمركية حسب مفاوضات طوكيو سوف تقلل من ميزاته ، كما سبق وأوضحنا .

ويرجع عدم تمكن الدول النامية لتكوين قوة مساومة الى أساليب متعددة . عل أهمها الهيكل السلعى لصادراتها . فتتكون صادرات كل من الدول النامية بصفة غالبة من سلعة رئيسية أو سلعتين تستحوذ من حيث القيمة على أغلب صادرات الدولة ، وكذلك على نسبة كبيرة فى تكوين الناتج القومى وفى العمالة . وبالتالى تكون الدولة فى موضع الضعيف فيما يتعلق بالمساومة من أجل تسويق صادراتها الرئيسية . ويكون من الصعب كذلك على أية دولة محاولة الانتقال من سوقها التقليدى نظرا لقلة المعلومات عن الأسواق الدولية ، والخطورة المنطوية على هذا الانتقال . حتى الانتقال التدريجى قد يتطلب بعضا من المخاطرة لا تتحملها ايرادات الدولة من صادراتها والتى تمثل الحصيلة الأساسية من العملة الأجنبية .

ويلاحظ كذلك أن أغلب الدول النامية دول فقيرة لها قدرات مالية محدودة وحصيلتها من الصادرات الى جانب انخفاض أسعارها النسبى مقارنا بوارداتها وعدم استقرار تلك الحصيلة نظرا للتقلبات فى أسعار السلع الأولية التى تمثل أهم صادراتها ، يجعل من غير الميسور اشتراكها فى برنامج سلعى فعال لتمويل مخزون بحجم يساعد على تثبيت أسعار صادراتها ، ويزيد من قوة مساومتها (كاتحاد منتجين للسلع الأولية الرئيسية) كقوة عرض تجاه قوة الطلب . ولكى تزيد من حصيلة صادراتها بشكل يساعد على تمويل التنمية والتغيرات الهيكلية للنمو الذاتى ، لابد وأن تقوم بعمليات تحويل وتصنيع للمواد الخام المصدرة مما يزيد من القيمة المضافة للسلع المصدرة . مما يتطلب مزيدا من الاستثمارات فمزيدا من القروض والتوسع فى استيراد التكنولوجيا (٤٩) ، مما يزيد من تحكم الشركات عابرة الجنسية ، وزيادة أعباء خدمة الديون ، وبالتالى صعوبة الخروج من التبعية الاقتصادية ومن الخطوط العريضة لتقسيم العمل الدولى الحالى .

وللأوضاع السياسية والاجتماعية والعلاقات التاريخية (٥٠) ، تأثير فى استمرار العلاقات التجارية بين الدول النامية والدول المتقدمة فى نفس الاتجاهات التى لا تساعد على زيادة مكاسب الدول النامية من تجارتها الخارجية . فى الوقت الذى تجعل من الصعب تعاون الدول النامية تعاونا فعالا من أجل زيادة العلاقات التجارية فيما بينها .

واذا كان المطلوب لاعادة هيكلة اقتصاد الدول النامية أن يزيد نصيبها من الانتاج الصناعى العالمى التحويلى ليصل الى الربع سنة ٢٠٠٠ ، حسب اعلان ليما ، (٥١) فان ذلك يتطلب رفع معدل نمو الصناعات التحويلية فى البلاد النامية الى ١١٪ سنويا بدلا من معدله فى بداية السبعينيات والذى بلغ ٦ر٦٪ . ويستلزم ذلك مزيد من الآلات — والمعدات (سلع رأسمالية) ومواد خام ، دون القدرة الادخارية لتلك الدول مما يستدعى مزيدا من القروض والمنح ، مما يحكم الدائرة لتعميق العلاقات التجارية فى نفس

اتجاهاتها الحالية . هذا وقد وصل حجم ديون الدول النامية حتى سنة ١٩٧٩ حوالى ٤١٤٫٦ بليون دولار وحجم خدمة الديون سنة ١٩٨٠ الى ٥٦٫٣ بليون دولار بنسبة ١٥٪ تقريبا من صادرات الدول النامية لنفس العام . واذا لم تعقد الدول النامية قروضا جديدة ، فمن المنتظر أن تنخفض قيمة خدمة الديون الى ٢٣٫٩ بليون دولار سنة ١٩٨٩ ، مما قد يزيد من قدرتها الاستيرادية التى تمولها صادراتها الفعلية . (٥٢)

وفى ظل هذه الأوضاع تكون سيطرة الدول النامية على سلعها فى الأسواق العالمية محدودة، نظرا للصعوبات التى تواجهها فى اكتساب منافذ للتوزيع جديدة وغير تقليدية . وتلعب الشركات عابرة الجنسية دورا هاما فى هذا المجال لسيطرتها على عمليات التوزيع وتحديدها لمراحل التسويق ، مع المحافظة على الاتجاه الرأسى بمعنى تصدير مواد خام أو سلع أولية لاتمام عمليات التصنيع عليها فى الدول المتقدمة . هذا الى جانب نقص المعلومات عن الأسواق الدولية وعن طبيعة عمليات التبادل على المستوى الدولى لدى الدول النامية ، وقيام الدول المتقدمة بالخدمات الأساسية المرتبطة بالتجارة الدولية كالنقل والتأمين ، يقلل من مكاسبها وسيطرتها على صادراتها . (٥٣) هذا الى جانب الاتجاه الذى يزداد انتشارا من جانب الدول الصناعية المتقدمة نحو الحماية ، والذى لا تعتبره تلك الدول تقييدا للتجارة . فاذا كانت الاجراءات المضادة للاغراق والاعانات وحماية السوق الداخلى ، ليست كذلك من وجهة نظر تلك الدول ، فان ذلك يدل على خطأ توقع تراجع تلك الدول عن هذا الاتجاه ، وترى ان علاج مشكلة الحماية يتطلب التعاون بين الجات والأونكتاد ، على أن تقتصر جهود الأونكتاد على دراسة الجوانب العامة للحماية . (٥٤)

واذا نظرنا الى معدلات تسرب (تخلل) الواردات فى الدول الصناعية المتقدمة ، لا نجدها كافية لتبرير اتخاذ اجراءات الحماية . فى حين أن هذه الاجراءات لها أثر سلبى أكبر على اقتصاديات الدول النامية .

جدول رقم (٥) نصيب سلع الدول النامية المصنعة من الاستهلاك الداخلى لبعض الدول الصناعية المتقدمة (نسبة مئوية)

الدولة	١٩٧٠	١٩٧٨
استراليا	٢ر١	٤ر٨
كندا	١ر٢	١ر٩
المجتمع الأوربى (بعض الدول)(١)	٢ر٧	٤ر١
اليابان	١ر٣	١ر٥
السويد	٢ر٨	٣ر١
الولايات المتحدة	١ر٢	٢ر٩
متوسط الدول	١ر٧	٢ر٩

(١) هذه الدول، بلجيكا وفرنسا وألمانيا وايطاليا وهولندا والمملكة المتحدة

المصدر : W. B. World Development Report, 1981, p. 24.

ويعنى اضطراد الحماية وانتشارها من جانب الدول الصناعية المتقدمة ، عرقلة جهود الدول النامية فى اتجاه زيادة صادراتها المصنعة ، وبالتالى تقليل مكاسبها المرتقبة من زيادة الصادرات من السلع غير التقليدية ، وتهبيط معدلات النمو فى تلك الدول والذى كانت تشيعه تلك الأنشطة التصديرية . فى الوقت الذى لا تمانع فيه الدول الصناعية المتقدمة من تقديم مزيد من القروض والمساعدات الى الدول النامية . هذا الى جانب الحماية الخاصة للقطاع الزراعى وبالذات فى المجتمع الاقتصادى الأوربى ، والتى ينتظر استمرارها فى ظل الأوضاع الراهنة للأنشطة الزراعية فى دول المجتمع ، لرفع دخول المزارعين وتكوين فائض للتصدير . (٥٥)

ويبدو أنه فى ظل الأوضاع الراهنة والعلاقات التجارية القائمة بين الدول النامية

والدول المتقدمة ، ليس أمام الأولى اختيارات متعددة لرسم سياستها المستقبلية لتجارتها الخارجية(٥٦) . فهى اما أن تستمر فى نفس الاتجاهات ، ويستمر تقسيم العمل الدولى على ماهو عليه مع تغيرات طفيفة ، وتزيد من قروضها وتبعات تلك القروض الاقتصادية والسياسية ، مع تضاؤل نصيبها النسبى من مكاسب التجارة الدولية ودخولها فى اتفاقيات ثنائية كطرف أضعف ، كما هو الاتجاه الراهن نحو تنظيم التجارة من قبل الكتل أو الدول التجارية الكبرى ، المجتمع الأوربى والولايات المتحدة واليابان والتى تسعى لتنظيم تجارتها الدولية فى شكل اتفاقات ثنائية أو جماعية ، ومثل هذا الاتجاه نحو التنظيم يزيد من ضعف مساومة الدول النامية . واما أن تجد أنماطا جديدة لهذه العلاقات .

٣/٦ — الأنماط الجديدة :

والأنماط الجديدة تنبع أساسا من التعرف على القدرة الذاتية لتلك الدول ، وأن التعاون فيما بينها هو السبيل لحماية هذه الأنماط . والأنماط الجديدة ترتكز على فتح أسواقها بمعاملة تفضيلية لمنتجاتها وزيادة التبادل فيما بينها .(٥٧) فتمكن بعض الدول النامية من تحقيق ميزة نسبية فى انتاج بعض السلع غير التقليدية (السلع الاستهلاكية المتطورة والسلع الرأسمالية ، والأجهزة الأليكترونية ومنتجات الصلب)(٥٨) ذات قدرة تنافسية مع مثيلاتها من انتاج الدول المتقدمة ، لا يسنده فى ظل سدود الحماية التى تقيمها الدول المتقدمة الا فتح أسواق الدول النامية . التعاون المباشر لتكوين اتحادات منتجين بالنسبة لسلع الصادرات الرئيسية بما يساعد على جمع المعلومات وعمل الدراسات عن السوق الدولية ، يزيد من قوة مساومة الدول النامية فى عقد الاتفاقيات الجماعية أو متعددة الأطراف مع الدول المتقدمة . أما النمط الثالث فيختص بتغيير لاتجاهات التجارة الدولية الحالية ولو بتغيير نسبى فى المراحل الأولى ، وذلك بتكوين اتحادات جمركية أو مناطق تجارية حرة بين دول الاقليم الواحد ، حتى تستطيع أن تجد أنشطة النمو فى دول الاقليم سوقا متسعة . ويتطلب ذلك من دول الاقليم السيطرة على الخدمات المرتبطة بالتجارة الدولية كالنقل والتأمين . ومع المعاملة التفضيلية

بين أقاليم الدول النامية التجارية ، يمكن للتبادل فيما بينها أن يزيد في اتجاهين اتجـــاه بين دول الاقليم الواحد واتجاه بين الاقاليم المختلفـــة .

٧ - ملاحظـــات ختاميـــة :-

يثير العرض في لمحته التاريخية وأستنادا على ماتضمنه من تحليل للاتجاهات المعاصره ، صحـة الفرضية الأساسيه للبحث وهي أن سياسة التجارة الدولية انما تخضع لمصالح الـــدول ذات التأثير الأكبر على حركة وأتجاه التجارة الدولية ، وهي الدول الصناعية المتقدمة ، وأن الدول النامية كي تؤثر في حركة التجارة الدولية لصالح نموها الاقتصادي لابد وأن تجد أنماطا جديدة من النمو والتعامل فيما بينها ، وذلك اعتمادا على النتائج الرئيسية التالية :-

أ - على المستوى الدولي نجد أن الجات منظمة تهدف الى تخفيض التعريفات الجمركية تعبيـرا عن مصالح الدول الصناعية المتقدمة ، وليس للدول النامية دورا ايجابيا في تشكيل اتفاقيـاتها. وبالرغم مما اضافته من مزايا لصالح الدول النامية في الجزء الخاص بالتجارة والتنميـــة عام ١٩٦٥ ، ومجموعة الاطار في دورة طوكيو ، الا أن الدول المتقدمة تستند في المقابـل على الاستثناءات التي تحتوي عليها مواد الاتفاقية العامة في اقامة سياج الحمايه ضـــد السلع المصنعه من الدول النامية . كذلك أتضح قصور البرنامج السلعي المتكامل وضيـق مظلـة النظام التفضيلي المعمم في أطار جهود الانكتاد ، وقيام نظام دولي جديد يزيـد من مكاسب الدول النامية من التجارة الدولية ، يستتبع بالضرورة تغير هياكل اقتصادياتهـا بالتوسع في التصنيع ودفع معدلات التنمية ، مما يتطلب زيادة القروض والمساعدات من الـدول الصناعية المتقدمة ، والتي بها تحافظ على أستمرار بقاء هيكل العلاقات التجارية القائـم بينهـا وبين الدول الناميـــة .

ب - أن اتباع الدول الصناعية للحماية له مبرراته من وجهة نظر تلك الدول ، ولكن الأثر علـى اقتصاديات الدول النامية أكبر ، وخاصة أن نسبة تخلل الواردات ، ونصيبها من الســوق المحلي في الدول الصناعية لايستوجب أتخاذ سبل الحماية المتنوعه ، أستنادا على استثناءات مواد الاتفاقية العامه ، وتمسكا ظاهريا بمبدأ حرية التجاره .

جـ - الاتجاه نحو تنظيم التجارة اتجاه مستحدث كذلك من جانب الدول الصناعية والكتل التجارية فى شكل اتفاقيات ثنائية ومتعدده الاطراف ينطوى على عناصر حمايـــة وأخضاع حركة وأتجاه ونوعية التجارة الدولية لصالح الدول الصناعية ، وأن أفرزت بعض الفوائد الظاهرية لصالح الدول النامية ، وبالتالى الابقاء على صورة تقسيم العمـــل الدولى الحالى . وتقوم الشركات عابره الجنسية بدور ايجابى فى هذا المجـــال . وتواجه الدول النامية بمفرده هذه المعطيات الجديده فى علاقاتها التجاريـــة الخارجيـــة .

د - موقف الدول النامية من هذه الاتجاهات المستحدثه لايتسم بالايجابية الكافيـــة لاسباب متعدده ، غير أنها لابد وأن تولد انماطا جديده للعلاقات التجاريـــة ، تستند على القدره الذاتيه والتعاون الذاتى فيما بينها ، أى تستند على تشابـــه مصالحها ، وامكانية تحول اقتصادياتها فى اطار هذا التعاون .

٨ - الهوامـــش

(١)
- P.T. Ellsworth "The International Economy",(Collier-Macmillan student Editions, New York 1964), PP. 181 - 214.
- Franklin R.Root "International Trade and Investment (South - Western, U.S.A. 1978) PP. 165 - 95.

(٢) كان الاتجاه اعقاب الحرب العالمية الثانية نحو انشاء منظمة للتجارة الدوليـــة متعددة الأطراف • وبالرغم من توقيع ٥٤ دولة فى هافانا فى كوبا فى مـــارس ١٩٤٨ على الميثاق الخاص بمنظمة التجارة الدولية ، والتى تتعدى مهامهـــا السياسات التجارية الى العمالة والتنمية الاقتصادية ، التجارة الحكوميـــة ، الاتفاقات الاحتكارية والاتفاقات الحكومية السلبية ، لم توقع أية دولة توقيعـــا نهائيا على الميثاق • ولم يقدم هذا المشروع الى الكونجرس للموافقة ، حيـــث حلت الجات محله من حيث تنفيذ رغبة الولايات المتحدة فى تحرير التجـارة • ولم تتطلب الجات موافقة الكونجرس حيث تنطوى اساسا على تخفيضات جمركيـــة متبادلة تقع فى نطاق القانون الخاص بالاتفاقيات التبادلية التجارية والـــذى صدر عام ١٩٣٤ •

OF/ Franklin R.Root, International Trade and Investment", op.cit., P. 172.

(٣) I M F. The Rise in Protectionism", Pamphlet Series, No.24 Washington, D.C. 1978) P. 1-2

(٤) فقد اصدرت لجنة العشرين فى اعقاب اجتماعها فى روما فى يناير ١٩٧٤ بيانـــا أوضحت فيه اهمية اجتناب الاجراءات التى تهدف الى تقييد التجارة والمدفوعات • فى نفس العام فى مايو ، أصدرت منظمة التعاون والتنمية الأوربية اعلانا تعبر فيه عن تصميمها لتجنب اللجوء الى تحديد الواردات والاجراءات المماثلة ، ومنـــذ ذلك الحين وهى تصدر هذا الاعلان • وفى التقرير السنوى لصندوق النقـــد الدولى عام ١٩٧٧ جاء أن الضغوط الحمائية لصالح بعض الصناعات فى الـــدول المتقدمة اذا لم تقاوم ، فستؤذى النظام التجارى الدولى المفتوح ، ولن تقـــدم حلا للمشاكل الاقتصادية التى تواجهها الدول الصناعية • وربما يكون لها تأثيرات مخربة لاستمرار انتعاش الاقتصاد الدولى • وفى سبتمبر ١٩٧٧ اصدرت سكرتارية الجات تقريرا تحذر من ان ذيوع الضغوط الحمائية قد وصلت الى نقطة تضـــع النظام الدولى المرتكز على قواعد متفق ومحافظ عليها موضع الخطر • وأوضحـــت فى هذا التقرير أن ٣٪ الى ٥ ٪ من التجارة الدولية أى ما يقرب مـــــن

٣٠ بليون الى ٥٠ بليون دولار قد تأثر فعلا من تحديد الواردات • ولم يكن هذا قياسا للخسارة الناجمة عن الاجراءات الحمائية ، ولكن فقط قياسا لحجم التجارة الذى تعرض لهذه الاجراءات •

CF, IMF, The Rise in Protectionism, op. cit., p. 4.

(٥) C.F/ F.R Root, "International Trade and Investment, op. cit., pp 171-83.

(٦) مؤتمر جنيف تمكن عام ١٩٥٩ من تحقيق تخفيض فى التعريفات الجمركية بنسبة ٤ ٪ فقط ، وكذلك دورة ديلون تمكنت من اصابة تخفيض قدره ٥ ٪ • ولهذا فان دورة كيندى تمثل قمة النجاح الذى أحرزته الجات فى هذا الشأن • وقد يرجع السبب فى ذلك الى ما أحرزته الدول الأوربية من تقدم صناعى ، واستتباب السوق الأوربية المشتركة واتمام نجاح اتحادها الجمركى وتكوينها لكتلة تجارية مؤثرة •

(٧) CF/ - UNCTADIV, Developments in the Multilateral Trade Negotiations, Nairobi, May 1976.

- Ria Kemper " The Tokyo Round: Results and Implications for Developing Countries. W.B Staff Working Paper No. 372. Feb. 1980
- Bela Balassa "The Tokyo Round and The Developing Countries, W.B. Staff Working Paper No. 370, Feb. 1980.

(٨) بعد اتمام دورة كيندى سنة ١٩٦٧ ، بدأ من خلال الجات انشاء برنامج لمفاوضات متعددة الأطراف • وفى سنة ١٩٧٢ اعلنت الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية واليابان عن عزمها الدخول فى دورة تفاوضية متعددة الاطراف • وفى سبتمبر سنة ١٩٧٣ بدأت المفاوضات رسميا بالاجتماع الذى عقد فى طوكيو وشاركت فيه حوالى مائة دولة على المستوى الوزارى، وخرج بما يسمى باعلان طوكيو ، والذى تضمن هدفين رئيسيين ، الأول تحرر التجارة الدولية مع تحقيق أفضل اطار للسلوك والتوسع فيها والثانى ضمان تحقيق فوائد اكبر لتجارة الدول النامية ،وذلك من خلال تحسين ظروف تسويق السلع ذات الأهمية لتلك الدول مع اتخاذ الاجراءات التى تساعد تلك الدول على الحصول على اسعار غير متقلبة ومتكافئة للمنتجات الأولية •

CF/UNCTADIV, Developments in the MTN, Ibid.

(٩) فى فبراير سنة ١٩٧٥ انشأت لجنة المفاوضات الخاصة بدورة طوكيو ست مجموعات لتقوم بتنظيم المفاوضات والاشراف عليها فيما يخص الموضوعات المنوطة بكل لجنة •

وهى السياسات الجمركية والسياسات غير الجمركية والمدخل القطاعى ، وسياسات وقاية السوق الداخلى والقطاع الزراعى والمنتجات الاستوائية وفى الاجتماع الذى عقدته اللجنة فى ديسمبر ١٩٧٥ ، عبرت الدول النامية عن بطء التقدم فى المفاوضات ، وخاصة فيما يتعلق بالاجراءات الخاصة بالتفاوض بين الدول النامية والدول المتقدمة بالنسبة لكل الموضوعات المطروحة للتفاوض . وقد اكدت الدول النامية على النقاط الرئيسية التالية :

١) الحاجة الى تحديد الطرق والوسائل لتطبيق المعاملة التميزية للدول بالشكل الذى يساعد على تحقيق هذه المعاملة لصالحها .

٢) الخطورة فى استمرار الثنائية فى المفاوضات ، ويجب أن تأخذ طابع تعدد الأطراف . حيث ان التفاوض الثنائى بين الدول النامية والدول المتقدمة يطرح مشكلة المبادلة فى الامتيازات .

٣) الحاجة الى تأكيد الفوائد التى حصلت عليها الدول النامية من النظام التفضيلى المعمم مع اتخاذ الوسائل الكفيلة لحماية مصالح تلك الدول مع تطبيق النظام التفضيلى لصالح الدول النامية فى المجالات الأخرى اى فى مجالات الحواجز غير الجمركية .

٤) تطبيق مبدأ عدم المبادلة بالنسبة للفوائد الاضافية التى تنتج عن هذه المفاوضات ، مع التحرر من الحصص والتحديدات الكمية

UNCTADIV, Developments in tne Multilateral Negotiations, Ibid. Nairobi, May 1976.

(١٠) مما يذكر أن هناك اتفاقا فى اطار منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ويطلق عليه اتفاق الرجل المحترم ، وأهم ما يتضمنه هذا الاتفاق الالتزام بأسعار دنيا لمسحوق الألبان ، وبالتالى فان اتفاقية الجات أوسع وأشمل .

(١١) فقد دعى قرار المؤتمر الخامس لمجلس التجارة والتنمية الذى انعقد فى مانيلا سنة ١٩٧٩ ، الدول المتقدمة لتقليل أو الغاء التحديدات الكمية والاجراءات ذات الأثر المماثل وبالذات فيما يخص السلع الواردة من الدول المتخلفة ، ثم حث تلك الدول لكى تستمر فى جهودها لتقليل التعريفة الجمركية ، بحيث تساعد صادرات الدول المتخلفة من سلع الصناعات التحويلية لتجد سبيلها فى أسواق الدول المتقدمة ، وأن تستمر المشاورات بشأن هذا الموضوع لايجاد تنظيمات مناسبة .

CF/ UNCTAD , TD/ 268 , 13 July Manila, June, 1979.

١٢ - فى دراسة مبدئية للأونكتاد ، تبلغ الفوائد المرتقبة من تخفيضات دورة طوكيو بالنسبة للدول النامية زيادة فى صادراتها تقدر بحوالى ١ر٧ بليون دولار . غير أن هذه التخفيضات ستؤدى إلى تقليل نطاق السلع التى تخضع للنظام التفضيلى المعمم مما يؤدى الى نقص الصادرات بما يصل إلى حوالى ١ر٢ بليون دولار على أساس أسعار ١٩٧٦ . ومعنى هذا أن هناك خسارة صافية تقدر بحوالى ٤٠ بليون دولار

CF/ UNCTAD V, Multilateral Trade Negotiations and further Recommendations, May, 1979, pp. 12 - 3.

١٣ - اشترك فى مفاوضات طوكيو متعددة الأطراف ٩٩ دولة يمثل حجم تجارتها ٩٠٪ من التجارة الدولية ووقع على محضرها الرسمى ٢٥ دولة من الدول المشتركة فى المفاوضات فى أكتوبر ١٩٧٩ . وهى الولايات المتحدة لجنة المجتمع الأوربى نيابة عن ٩ دول واليابان واستراليا وفنلندا وكندا ونيوزيلاند والنرويج والنمسا وسويسرا والسويد وأسبانيا ، والمجر ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا من دول الكتلة الاشتراكية والأرجنتين من الدول النامية ويزيد حجم تجارة هذه الدول عن ٧٠٪ من التجارة الدولية مما يعنى استمرار نجاح الجات دون اشتراك الدول النامية . غير أن موقف الدول النامية ليس صلبا فى هذا الاتجاه ، حيث ستساعد عمليات الاستقطاب على توقيع عدد من تلك الدول على نتائج مفاوضات طوكيو .

١٤ - UNCTAD. New Directions and New Structure for Trade and Development; Report by the Secretary General of UNCTAD, Nairobi, May, 1976.

١٥ - يقدر نصيب الشركات عابرة الجنسية مابين نصف وثلثى التجارة الدولية . ونصيبها من صادرات الدول النامية عدا البترول حوالى ٤٠٪ . CF. TD/183, p. 9
أما عن دورها فى التجارة الدولية ،

راجع د . أبو بكر متولى ، الاتجاهات المعاصرة فى تنظيم التجارة الدولية ، (معهد التخطيط القومى مذكرة رقم ١٣٠١ ، القاهرة ، يوليو ١٩٨١) .

١٦ - World Bank, Annual Report, 1981.

١٧ - UNCTAD. TD (23rd Session, Geneva, 28 Sep. 1981), pp. 142-198.

١٨ — U.N., T/D Board, Integrated Programme For Commodities, April 1979.

وتشمل أهداف البرنامج السلعى المتكامل والتى تمت الموافقة عليه فى مؤتمر نيروبى على :—

أ — تنويع منتجات الدول النامية مع التوسع فى ادخال العمليات التحويلية عليها بهدف زيادة التصنيع وزيادة حصيلة الصادرات .

ب — تحسين شروط التنافس بتشجيع البحوث والتطوير فى مجال منافسة المواد الصناعية للمواد الطبيعية .

حـ — تحسين هيكل السوق فيما يخص المواد الخام والسلع بما يعود بشكل أفضل لصالح الدول النامية .

د — تحسين عمليات التسويق والتوزيع ونظم النقل الخاصة بالصادرات السلعية للدول النامية ، بما يتضمن زيادة دورها فى هذه العمليات والعوائد منها .

١٩ — UNCTAD, TD /183, May, 1976, pp. 18 - 33.

٢٠ — ان الهدف من الاتفاقيات السلعية هدف مزدوج رفع أسعار السلع مع تقليل التقلبات فى هذه الأسعار . غير أنه نظرا لانخفاض مرونة الطلب والعرض على السلع الأولية من الصعب التحكم فى تقلبات الأسعار ، نظرا لعدم التحكم فى العرض . فنظرا لأن الاتفاقيات السلعية تعتمد على تغيير المخزون للمحافظة على أسعار السلع بمعنى انها تزيد من المخزون عند انخفاض السعر ، وتقلل منه عند ارتفاع السلع فتقلل بذلك من التقلبات فى الأسعار الا أن الدول الأعضاء غالبا ما لا تلتزم بذلك بالاضافة الى الدول غير الأعضاء التى غالبا ما يؤدى سلوكها الى افشال أثر هذه الاتفاقات . وتاريخ مثل هذه الاتفاقات يشير الى فشلها منذ العشرينات من القرن الحالى وتشير دراسة Behrman الى أنه بالنسبة لواحد وخمسين اتفاقا سلعيا ، لم تكن الجهود بشكل عام ناجحة ، حيث كان متوسط عدد الاتفاقات ٤ر٥ سنة ولكن متوسط مددها الفعلية كان ٥ر٢ سنة . ومع ذلك فقد حققت بعض هذه الاتفاقات نجاحا فى رفع أسعار السلع ، ولكنها لم تتمكن فى التحكم فى التقلبات

CF /Stephen P.Magee"International Trade"(Addison-Wesley,U. S. A., 1980), pp. 48 - 53 .

٢١ — يرى Laursen أن رأس مال الصندوق وهو ٥ بليون دولار والذى اقترح فى بداية الأمر يعتبر غير كاف لتمويل المخزون لعشر سلع أولية • وفى دراسة اخرى أوردها أشارت أن تمويل مخزون النحاس فقط يتطلب ٧ بليون دولار • ويرى أن الدول النامية لا تستطيع أن تقيم اتحاد منتجين وبالذات بالنسبة للعشر سلع الرئيسية وهى الكاكاو والبن والشاى والسكر والقطن والجوت والسيسال (الليف الأبيض) والمطاط والنحاس والقصدير • واذا أمكن تطبيق برنامج السلع المتكامل ربما لا تنتج عنه فائدة أو تنتج فائدة محدودة للدول النامية نظرا لتكاليف التخزين وهذه الفائدة أو جزء منها سيكون على حساب الدول المتقدمة • واذا أضفنا الى العشر سلع السلع الأخرى مثل البوكسايت والحديد الخام والمنجنيز واللحوم والفوسفات والخشب الاستوائى والزيوت النباتية ، لزيادة قصور البرنامج • ولهذا يرى أن هذه المسألة تبدو سياسية أكثر منها اقتصادية •

CF / Karsten Laursen,"The Integrated Scheme for Commodities" World Development, Vol. 6, No. 4. April, 1978, pp. 423 - 35.

٢٢ — Willy Braudt "North - South, a Programme for Survival, (Pan Books, London, 1980, pp. 141 - 59.

بعد أن استعرض الكتاب خصائص تجارة الدول النامية ، ودور تلك الدول المحدود فى التجارة الدولية ، والصعوبات التى تواجهها فى سبيل تنمية هذه التجارة من عقبات جمركية وغير جمركية وتقلبات الأسعار وتغير الحصيلة بما لا يساعد على التنمية الداخلية ، يركز الكتاب على السياسة السلعية التى ترتكز على تصدير المواد الأولية بعد تصنيعها فى الدول النامية وعلى سياسة تثبيت أسعار الصادرات من السلع الأولية بما تمثله هذه السلع من أهمية فى حركة الاقتصاد القومى والصادرات فى الدول النامية •

٢٣ — CF / Leslie Stein " The Growth and Implications of L D C Manufactured Exports to Advanced Countries; NYIES(Vol.34,1981, pp. 36 - 59.

- UNCTD V Elments of Preferential System in Trade Among Developing Countries, May 1976.
- M. Kreinin "International Economics (Harcourt Brace, New York, 1971, pp.380 - 4.
- W.B. World Development Report, 1981.
- UNCTAD TD / 183.
- EEC Council, Twenty Seven Review of the Council's Work, (1979, Brussels 1980).

٢٤ - Franklin R. Root,"International Trade and Investment",op. cit., pp. 165 - 94 .

٢٥ - المقصود بتحويل التجارة Trade Diversion فى السوق الأوربية هى ذلك الجزء من التجارة الدولية الذى يتحول لصالح دولة من دول الاتحاد الجمركى (السوق الأوربية المشتركة) فى الوقت الذى تكون فيها تكلفة الانتاج أعلى من تكلفة الانتاج فى دولة أخرى خارج الاتحاد . والسبب فى هذا هو الغاء التعريفة الجمركية بين دول الاتحاد مما يرفع تكلفة الاستيراد من الدولة خارج الاتحاد ذات التكلفة المنخفضة . ولهذا تطالب الولايات المتحدة بتخفيض التعريفة الجمركية بشكل متبادل بينها وبين المجتمع الأوربى حتى تقلل من تحويل التجارة .

CF / Eden S.H.Yu "Trade Creasion and Factor Market Imperfections", Review of World Economics, Kiel, Heft 3 , 1981, pp, 553-9.

وتشتمل المقالة على عرض نظرى لحدوث ظاهرتى تحويل وخلق التجارة نتيجة الاتحاد الجمركى على أساس جمود ومرونة عوامل الانتاج .

٢٦ - فى دورة كيندى طلبت الولايات المتحدة خفضا قدره ٥٠ ٪ فى التعريفات الجمركية . ورفض المجتمع الأوربى ذلك نظرا لأن التعريفات الجمركية للمجتمع الأوربى أقل فى مستواها من تعريفات الولايات المتحدة ، نظرا لأن تعريفات المجتمع الأوربى متوسط حسابى لتعريفات الدول الأعضاء ، ولذلك طالب بتخفيض قدره ٢٥ ٪ مقابل ٥٠ ٪ للولايات المتحدة . ورفضت الولايات المتحدة ذلك . واتفق المتفاوضان على حذف بعض السلع من القائمة التى تخضع للتخفيضات .

CF / F.R. Root "International Trade and Investment; Ibid.,p.180.

٢٧ - Bahram Nowzad, "The Rise in Protectionism, op. cit., pp. 8 - 34.

٢٨ - E E C, Gneral Secretariat of the Council, Twenty Six and Twenty-Seven Review of the Councils Work, 1979 and 1980.

٢٩ - CF / E E C. Gneral Secretariat of The Council, Twenty Seven Review, Ibid. ., p. 92.

٣٠ - وفى يوليو ١٩٧٧ فرضت E E C تحديدات ضد القصان المستوردة والخيوط القطنية من كولومبيا ومصر والهند وماليزيا والمغرب وباكستان وأسبانيا وتونس وتركيا • وحددت حصة كل عضو بنصف ما كانت عليه عام ١٩٧٦ •

CF / Bahram Nowzad " The rise in Protectionism", op. cit., p. 18.

٣١ - T. Palanski," The Lomé Convention " (Development and Peace, Fol.1 No. 2. Autumn, 1980) pp. 72 - 92.

٣٢ - Bahram Nowzad " The Rise in Protectionism, op. cit., p. 34 and 82/83.

٣٣ - CF / Bahram Nozwad " The Risein Protectionism", pp. 35 - 53

- E. Verreydt and J.Waelbroeck," European Community Protection Action Against Manufacturing Imports From Developing Countries; A Case Study in The Political Economy of Protection", W.B Staff Working Paper, No. 432, Oct.1980.

- P.K.M. Tnavakan," The Political Economy of Protection in Belgium", W.B Staff working Paper No. 431, Oct. 1980.

٣٤ - وتقترن فكرة الاغراق الاجتماعى بنظرية ستوبلر - ساموبلسون Stopler -Samuelson والتى ترتكز على أن التوسع فى التجارة سيفيد العامل الأوفر بينما يضر العامل الأندر • وحيث أن العامل الماهر هو العامل الأوفر فى الولايات المتحدة ، بينما العامل غير الماهر ، هو العامل الأندر ، فان توسع تجارة الولايات المتحدة سيسمح بزيادة الواردات من الأقمشة والدراجات والأحذية والسيارات الصغيرة •• الخ ويقلل من أسعار السلع المثيلة المحلية مما يدفعها الى تقليل النشاط أو انهائه ، وبالتالى الى بطالة عدد كبير من العمال غير المهرة ، وعدد قليل من العمال المهرة الممكن استيعابهم فى أنشطة أخرى •

CF / Stephen P.Magee " International Trade " (Addison - Wesley, U.S.A. 1980), pp. 57 - 61.

٣٥ - Carl Hamilton " Effets of Non - Tariff Barriers to Trade and Prices, Employment and Imports..... . W.B. Staff Working Paper, No. 429. Oct. 1980.

٣٦ - U N Economic Commission For Europe, Structure and Change in European Industry (New York, 1977).

٣٧ - CF / Bahram Nowzad."The rise in Protectionism, op. cit.,pp.8 - 53.

- E. Verreydt and J. Waelbroek, op. cit.

- P. Tharakau, op. cit.

- E E C, Twenty - Seventh Review, op. cit. Pr. 99 - 110.

٣٨ - وقد تمت الموافقة على تجديدها ، تحت اشراف لجنة الاقمشة التابعة للجات ، حتى آخر يوليو ١٩٨٦ ، وقد تم توقيع ٤١ عضوا على ذلك .

CF / I M F Survey, Jan, 11, 1982.

٣٩ - فى خلال عام ١٩٧٨ خضع ١٢٦ منتجا مصدرا للمجتمع الاوربى للتحديدات الكمية تتراوح بين الاسمنت ، والمنتجات الكيماوية واطارات المطاط وبعض منتجات الجلود والاقمشة والزنك والخشب والزجاج والاحذية والحديد والصلب ومنتجات النحاس والآلات الحاسبة والكهربية وبعض منتجات الاثاث ولعب الاطفال . بالاضافة الى ٣٥ منتج حساس فى قائمة حصة التعريفات و ٦٠ منتج فى قائمة السلع الحساسة . ويعاد النظر فى الاقمشة كل ٦ شهور . والبلاد التى خضعت منتجاتها للتحديد يوغسلافيا ٣٥ منتجا ، وكوريا الجنوبية ٣٤ منتجا ، وهونج كونج ٢٥ منتجا والهند ١٧ منتجا ، رومانيا ٩ منتجات ... الخ .

UNCTAD, TD Board, Special Committee on Preferences, 17 May,1979.

٤٠ - I M F Survey, Sep,7, 1981, pp. 271 - 3.

٤١ - ويرى Hamilton أن الحماية فى السبعينيات تختلف عن انواع الحماية السابقة (والتى كانت ترتكز اساسا على التعريفة الجمركية) حيث تستخدم الحواجز غير الجمركية NTB والتى منها التحديدات الاختيارية للصادرات VER لتقليل معدل تخلل الواردات المنافسة للسلع المثيلة فى سوق الدول المتقدمة (مثل الاقمشة والملابس وغيرها) .

ومن نتائج البحث أنه لو زادت دول O E C D وارداتها من سلع V E R (أى السلع الخاضعة للتحديدات الاختيارية) بنسبة ٥٠٪ ستؤدى الى خفض سعر هذه السلع بنسبة ٥٫٨ ٪ (متوسط ١٩٧٧) ، وتؤدى الى زيادة

الواردات منها بمقدار ٣ر١ بليون دولار (اسعار ١٩٧٧) • وأن زيادة ١ ٪ من صادرات دول VER من سلع V E R يؤدى الى زيادة حصيلة مكاسبها بمقدار ٨٢ و٪ •

CF / C.Hamilton, A New Approach to Estimation of the Effects of Non-Tariff Barriers to Trade....,Review of World Economics, Keil, Heft 2, 1981, pp. 298 - 325.

_ ٤٢ Bahram Nowzad "The Rise in Protectionism, op. cit., pp. 55 - 9.

_ ٤٣ فى الفترة مابين ١٩٧٦/٦٠ ، زادت صادرات الصناعات التحويلية من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة بنسبة ٢ر١٦٪ وهى أعلى من معدل زيادة صادرات الدول المتقدمة الذى بلغ ١ر١٤٪ عن نفس الفترة ، وعن معدل الصادرات الدولية ٧ر١٣٪ • ومع هذه الزيادة مازالت هذه الصادرات حتى سنة ١٩٧٦ تحتل ٤ر٧ ٪ فقط من السوق العالمى ، وتمثل أيضا ٢ر١٧ ٪ من كل صادرات الدول النامية • وأسهم فى هذه الزيادة عدد محدود من الدول وعلى أساس نطاق محدود من السلع • وكان نصيب الدول الهامة من هذه الزيادة هونج كونج ٢ر٢٣٪ والهند ١٠٪ وتايوان ٩ر٧ ٪ والمكسيك ٨ر٦٪ وكوريا الجنوبية ٩ر٤ ٪ والبرازيل ٢ر٤٪ والأرجنتين ١ر٤٪ والباكستان ٣٪ واسرائيل ٩ر٤ ٪ والفلبين ٦ر٢٪ • ونصيب السلع الهامة من الزيادة الأقمشة والملابس ٣٢ ٪ سنة ١٩٧٥ ، والآلات ومعدات النقل ٢٧٪ ، نصفها سلع اليكترونية تقوم بانتاج أغلبها الشركات عابرة الجنسية والتى حالت فى الوقت نفسه من تنويع صادرات تلك الدول مع الالتزام بحدود معينة فى التصنيع •

CF / Leslie Stein "The Growth and Implications of L D C Manufactured Exports to Advanced Countries, Kyklos, Vol.34,1981,pp.36-59.

_ ٤٤ UNCTAD, T/D, 23 rd Session, Gneva, Sep.1981, pp. 142 - 4.

_ ٤٥ Gamini Senevirate "Economic Co-operation Among Developing Countries, U.N. (UNCTAD Publications, New Work 1980).

ويستعرض الكاتب الجوانب المختلفة للتعاون بين الدول النامية ومدى نجاحها وتأثيرها فى الثلاثين سنة الماضية ، وأهميةالاتجاه نحو الاعتماد على الذات والتكوينات والاتحادات الاقليمية ، واتفاقات المعاملة التفضيلية بين البلاد النامية ، والتعاون من أجل مقابلة الاحتياجات الأساسية • pp. 23 - 32.

٤٦ — W. B. World Development Report 1981, Aug., 1981, p. 24.

٤٧ — ومعلوم أن اعفاء المواد الخام من التعريفة الجمركية يزيد من النطاق الحمائى للتعريفة على السلعة النهائية التى تدخل المواد الخام المستوردة فى انتاجها • حيث أن التعريفة الجمركية على المادة الخام لها تأثيرها السلبى على القيمة المضافة ، حيث تؤدى الى رفع تكلفة الانتاج فى حين التعريفة الجمركية على السلعة النهائية تؤدى الى رفع سعر السلعة وبالتالى زيادة القيمة المضافة • ولهذا تتم التفرقة بين التعريفة الأسمية وأثرها كالآتى :

$$e = \frac{n - \Sigma pi}{1 - \Sigma p}$$

حيث e = معدل التعريفة المؤثر الذى يقيس أثر الحماية •
n = معدل التعريفة الأسمية (المفروضة على السلعة النهائية)
p = نسبة الجزء المستورد من المواد الخام والسلع الوسيطة من السلعة النهائية •
i = التعريفة الاسمية المفروضة على المواد الخام والسلع الوسيطة
$1 - \Sigma p$ = القيمة المضافة بواسطة المنتجين المحليين كنسبة من قيمة السلعة النهائية •

وفى حالة عدم فرض تعريفة على المواد الخام أو السلع الوسيطة يزيد المعدل الحمائى كالآتى : $e = \frac{n}{1 - \Sigma p}$

٤٨ — UN , T/D, Supplement No.15 (A/35/15), New York, 1980, pp.49 - 51.

ويشتمل هذا التقرير عن الجلسة العشرين لمجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد والتى عقدت فى جنيف فى ١٧/٢٦ مارس ١٩٨٠ ، لمتابعة مناقشة مسألة الحماية لاعداد توصيات بشأنها ، وعلى وجهات نظر المجموعات التجارية المختلفة ، الدول الصناعية المتقدمة والدول الاشتراكية والدول النامية • فيما يخص موضوع الحماية • فمجموعة الدول الصناعية لا تعتبر الاجراءات المضادة للأغراق والاعانات وحماية السوق الداخلى اجراءات نحو تقييد التجارة • بينما تراها الدول النامية والدول الاشتراكية تهديدا لمصالحها التجارية • ووافقت على قرار السكرتير العام للاونكتاد بمراجعة اجراءات الحماية ، وتقديم التوصيات فى هذا الشأن

بحيث تشتمل على اجراءات مضادة للتوسع فى الحماية وأن تكون فى اتجاه اعـــادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية ٠

٤٩ _ تحاول الأونكتاد أن تخفف من شروط استيراد التكنولوجيا فعمل مجلس التجـارة والتنمية على اصدار مسودة لائحة Code تتضمن قواعد للسلوك فى هذا المجال٠ ويتضمن فقط القواعد الخاصة بنقل المعرفة المنظمة لانتاج سلعة معينة أو لتطبيق عملية انتاجية أو تقديم خدمة ٠ ولايدخل فى اطارها العمليات الخاصة ببيـــع السلع ٠

T D / Code T O T / 25 U N May 1980
Draft, International Code of Conduct on Transfer of Technology.

٥٠ _ وهنا يربط Keesing سياسات التجارة الخارجية فى البلاد النامية بالأوضـــاع الاجتماعية والسياسية السائدة ، وعلاقة هذه السياسات على اعادة توزيع الدخـــل وتلبية الحاجات الأساسية ٠ وترجع السياسات الراهنة فى تجارة الدول الناميـــة الخارجية الى الفترة التى أعقبت الاستقلال ورغبتها فى التصنيع ، وهى فترة تبدأ بجسور الحماية والتقليل من الواردات برفع التعريفة والتحديدات الكمية ٠ ومـــن المتوقع تغير أسس سياسة التجارة الخارجية مع تطور الدولة الاقتصـــادى ٠ ويركز Keesing على أسس وأدوات السياسة فى المرحلة الانتقالية والتى يبدأ بها التحسن فى ميزان المدفوعات ٠

CF / Donald Keesing "Trade Policy for Developing Countries", W.B Staff Working Paper No.353, August 1979, pp.143-79.

٥١ _ CF / UNCTAD IV, The Dimensions of the Required restructuring of World Manufacturing Output and Trade in Order to Reach Lima Target, Nairobi, May 1976.

٥٢ _ واذا كان تنظيم تجارة السلع يعتبر نقطة انطلاق للنمو الصناعى فى الدول النامية ، فان U N I D O تقترح استراتيجية للتغـــير الهيكلى برفع معدل النمـــــو الصناعى فى البلاد النامية من ٦ر٧ ٪ الى ١٠ ٪ سنة ٢٠٠٠ مع توجيـــه الانتاج الصناعى أساسا لاشباع الحاجات الأساسية للسكان ٠ ومع تنويع الانتـــاج تتضافر الظروف لايجاد قاعدة تكنولوجية ذاتية ٠ وان كان توجيه أغلب النشـــاط الاقتصادى الى الداخل فيه تضحية للفوائد المرتقبة من التخصص والتجـارة ٠

وهذا يعنى أنه للحفاظ على الفوائد المرتقبة من التخصص والتجارة أن يستمر توزيع العمل الدولى مع ما هو عليه ، ربما مع تغير ظاهرى .

U N C T A D , T D/183. 1976. p.35

_ ٥٣ UNCTAD Secreteriat "The Influence of Protectionism on Trade in Primary and Processed Commodities; The results of the Multilateral Trade Negotiations and Areas for Further International Action" 14, August 1980.

_ ٥٤ U.N. Report of the Trade and Development Board, New York, 1980, p. 50 .

_ ٥٥ WW B. World Development Report, op. cit., p. 33.

_ ٥٦ يشير تقرير مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد TD / B/ 782 ، على أن المفاوضات متعددة الأطراف لم تنجح فى وقف تيار الحماية فى دول اقتصاد السوق المتقدمة ، وأن التجارة الدولية مهددة بموجه من الحماية أثقل من سابقتها . ويشير كذلك الى أن التحديدات الكمية وهى ما تتعارض مع المادة ١٣ من الاتفاقية العامة ، سواء أكان منها ما يسمى اختياريا V E R أو اجباريا ، تمثل الاتجاه الجديد نحو مزيد من الحماية .

_ ٥٧ UNCTAD IV ; Elements of Preferential System in Trade Among Developing Countries, May 1976.

_ ٥٨ يرى Balassa أن الدول الصناعية المتقدمة مازالت تتمتع بميزة نسبية (مقارنة) بالنسبة للسلع كثيفة رأس المال ، وتزيد فى حالة رأس المال المادى وتنخفض بزيادة رأس المال الانسانى Human Capital . أما صادرات الدول النامية مازالت تتميز بكثافة المهارة مثل الأجهزة الاليكترونية والتليفزيون والراديو والسفن وقطع الغيار ، ولكنها لم تتعدى الى السلع كثيفة رأس المال والتى تتطلب مهارات هندسية وتكنولوجية عالية .

CF / Bela Balassa "Trade in Manufactured Goods, Patterns of Change" World Development, Vol.9, No3. 1981, pp.203-75.